

No. 41829

**Austria
and
Kuwait**

Agreement between the Government of the Republic of Austria and the Government of the State of Kuwait for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital and for the fostering of economic relations (with protocol). Vienna, 13 June 2002

Entry into force: *1 March 2004 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 30*

Authentic texts: *Arabic, German and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Austria, 13 September 2005*

**Autriche
et
Koweït**

Accord entre le Gouvernement de la République d'Autriche et le Gouvernement de l'État du Koweït tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune et à promouvoir les relations économiques (avec protocole). Vienne, 13 juin 2002

Entrée en vigueur : *1er mars 2004 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 30*

Textes authentiques : *arabe, allemand et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Autriche, 13 septembre 2005*

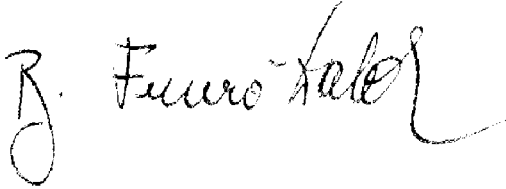
٧ - فيما يتعلق بالمادتين ١٥ و ١٩ :

يعنى المواطنون الكويتيون العاملون في الخطوط الجوية الكويتية وفي السفن المملوكة من قبل الحكومة من الضريبة النمساوية التي تفرض على مكافآتهم التي يتم اكتسابها في النمسا ، ويعنى العاملون في المشروعات النمساوية العاملة في مجال النقل الجوي الدولي من الضريبة الكويتية التي تفرض على مكافآتهم التي يتم اكتسابها في الكويت شريطة أن يكونوا مواطنين نمساويين .


إثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه ، المفوضون حسب الأصول ، بتوقيع هذا البروتوكول .

جرر في فيينا من أصلين في هذا اليوم (التالي) من شهر ^{ربيع الآخ} ٢٣ ١٤٤٢ هـ الموافق ليوم ~~الثلاثاء~~ من شهر ~~سبتمبر~~ ٢٠٠٢م باللغات العربية والألمانية والإنجليزية ، وتكون كل النصوص الثلاث ذات حجية متساوية ، وفي حالة الاختلاف ، يسود النص الإنجليزي .

عن حكومة جمهورية النمسا



عن حكومة دولة الكويت



٣ - فيما يتعلق بالمواد ٥ و ٧ و ٩ :

يمكن أن تنسب فقط إلى موقع بناء أو مشروع إنشاء أو تركيب أو تشييد أو تجميع فسي الدولة المتعاقدة التي يقع فيها موقع البناء أو مشروع الإنشاء أو التركيب ، تلك الأرباح الناتجة عن نشاط موقع البناء أو مشروع الإنشاء أو التركيب أو التشييد أو التجميع ذاته وهذا يعني على وجه الخصوص :

أ) الأرباح التي تنشأ عن توريد بضائع ، سواء ارتبطت بهذا النشاط أو باستقلال عنه ، بواسطة المنشأة الدائمة الرئيسية أو أي منشأة أخرى للمشروع أو الطرف الثالث ، لا تنسب إلى موقع البناء أو مشروع الإنشاء أو التركيب أو التشييد أو التجميع ؛

ب) الأرباح التي تنشأ من التخطيط وأعمال المشروع والتصميم والأبحاث وكذلك الخدمات الفنية التي يؤديها مقيم بإحدى الدولتين المتعاقدين لموقع بناء أو مشروع إنشاء أو تركيب أو تشييد وتجميع يقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فإنه ، طالما كانت تلك الأنشطة تنفذ خارج الدولة المتعاقدة الأخرى ، لا تنسب إلى موقع البناء أو مشروع الإنشاء أو التركيب أو التشييد أو التجميع .

٤ - فيما يتعلق بالمادة ٧ :

فيما يتعلق بالفقرة ١ من هذه المادة ، تعتبر المدفوعات ، أياً كان نوعها ، التي يتم استلامها كمقابل لاستخدام أو الحق في استخدام معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو كمقابل لمعلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية ، أرباحاً لمشروع تنطبق عليها أحكام المادة ٧ .

٥ - فيما يتعلق بالمادة ٨ :

الأرباح الناتجة عن تشغيل السفن العاملة في عمليات صيد الأسماك أو التعميق أو أنشطة السحب تعامل كدخل ضمن نطاق الفقرة ١ من هذه المادة .

٦ - فيما يتعلق بالمادة ٩ :

تطبق المادة ٩ بغض النظر عن أحكام القوانين المحلية ، شريطة تقديم دليل جوهري مقبول وأن يتم تحديد الأرباح وفق العرف الدولي .

بروتوكول

إن حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية النمسا عند التوقيع في فيينا في هذا اليوم المتساوي من شهر ٤٢٣ هـ ، الموافق ليوم الثلاثاء ١٢ من شهر ديسمبر ٢٠٠٤م على اتفاقية لتجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال وتعزيز العلاقات الاقتصادية ، قد اتفقتا على الأحكام التالية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية المذكورة .

١ - بالإشارة إلى المادة ٤ :

تم الاتفاق على أن المؤسسات الحكومية في الكويت ضمن ما تعنيه الفقرة الفرعية جـ) من الفقرة ٢ من هذه المادة هي الكيانات القانونية المنشأة حسب القانون العام والتي تمتلكها بالكامل وتهيمن عليها دولة الكويت :

- بنك الكويت المركزي ،
- المؤسسات العامسة ،
- الهيئات ،
- الوكالات الحكومية ،
- المؤسسات الخيرية والعلمية ،
- صناديق الإنماء .

مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية جـ) من الفقرة ٢ من هذه المادة ، فإن مؤسسات أخرى يمكن الاعتراف بها كمؤسسات حكومية .

٢ - فيما يتعلق بالمادة ٥ :

أ) من المفهوم ، فيما يتعلق بالفقرة ٥ من هذه المادة أو الوكيل المستقل هو الشخص الذي يقوم بعمل ويوقع عقود باسمه ولا يتصرف بالنيابة عن مشروع بأية طريقة أيضاً كانت ، وتتم ممارسة السلطة في إبرام العقود باسم مشروع أيضاً عندما يتصرف عدة أشخاص بموجب تفويض لصالح المشروع .

ب) يجب على الشخص وفقاً لما تعنيه الفقرة ٦ أن يكون مستقلاً قانونياً واقتصادياً عن المشروع ، كما يجب أن يعمل في النطاق المعتاد لأعماله عندما يعمل نيابة عن المشروع .

(أ) فيما يتعلق بالضررائب المخصومة عند المنبع ، على المبالغ المستحقة الدفع بعد يوم ٣١ ديسمبر من السنة التي قدم فيها الإخطار ؛

(ب) فيما يتعلق بالضررائب الأخرى ، على الفترات الضريبية التي تبدأ بعدد يوم ٣١ ديسمبر من السنة التي قدم فيها الإخطار .

إثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه ، المفوضون حسب الأصول ، بتوقيع هذه الاتفاقية .

خبرت في فيينا من أصلين في هذا اليوم الثاني ^{ربيع الآخر} من شهر ١٤٢٣ هـ الموافق
ليوم الثلاثاء من شهر مارس ٢٠٠٢ م باللغات العربية والألمانية والإنجليزية ،
وتكون كل النصوص الثلاث ذات حجية متساوية ، وفي حالة الاختلاف ، يسود النص
الإنجليزي .

عن حكومة جمهورية النمسا

عن حكومة دولة الكويت

J. Ferencik

القوي

مادة ٢٩

القواعد

تقوم السلطات المختصة في كل دولة متعاقدة بوضع القواعد اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وفق ممارسات تلك الدولة .

مادة ٣٠

التفسيـاـت

١ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها وفقاً للمتطلبات الدستورية للدولتين المتعاقبتين ويتم تبادل وثائق التصديق في الكويت .

٢ - تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ أول يوم للشهر الثالث الذي يلي التاريخ الذي تم فيه تبادل وثائق التصديق وتسري أحكامها :

(أ) فيما يتعلق بالضرائب المخصومة عند المنبع ، على المبالغ المستحقة الدفع فسي أو بعد الأول من يناير من السنة التالية التي يتم فيها دخول الاتفاقية حيز النفاذ ،

(ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى ، على الفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير من السنة التالية التي يتم فيها دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

مادة ٣١

مدة الاتفاقية

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتستمّر بعد ذلك سارية المفعول لمدة أو لمدد مماثلة ما لم تخضع أي من الدولتين المتعاقبتين الدولة الأخرى خطياً عن نيتها إنهاء الاتفاقية قبل ستة شهور من انتهاء المدة الأولى أو أي مدة لاحقة ، وفي هذه الحالة لا تنطبق الاتفاقية :

(ج) بتقديم معلومات من شأنها إثناء أي أسرار تتعلق بالتجارة أو العمل أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية أو معلومات قد يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة (النظام العام) .

مادة ٢٧

الامتيازات الدبلوماسية والقنصلية

١ - لن يؤثر أي نص في هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية أو المنظمات الدولية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو أحكام اتفاقيات خاصة .

٢ - بالرغم من أحكام المادة ٤ ولأغراض هذه الاتفاقية فالفرد العضو في بعثة دبلوماسية أو هيئة قنصلية تابعة لدولة متعاقدة يكون مقرها في الدولة المتعاقدة الأخرى أو في دولة ثالثة يعتبر ، لأغراض هذه الاتفاقية ، مقيماً في الدولة التي أوفدته إذا كان :

أ) لا يخضع ، حسب القانون الدولي ، للضريبة في الدولة المستقبلة فيما يتعلق بالدخل من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة ،

ب) يخضع في الدولة المرسله لنفس الالتزامات الضريبية على دخله الخارجي التي يخضع لها مقيم تلك الدولة .

مادة ٢٨

أحكام متنوعة

١ - يتم الاتفاق المتبادل بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين على الترتيبات المتعلقة بكيفية تنفيذ ما تضمنته المواد السابقة من قيود وإعفاءات .

٢ - لن تؤثر هذه الاتفاقية على حقوق المقيمين في دولة متعاقدة في الاستفادة من الحوافز الضريبية وحوافز الاستثمارات والإعفاءات والعلاوات التي توفرها الدولة المتعاقدة الأخرى وفقاً لقوانينها المحلية ولوائحها وممارساتها الإدارية .

- ٢ - يتعين على السلطة المختصة ، إذا بدأ لها الاعتراض مسوغاً وإذا لم تكن هي ذاتها قادرة على التوصل إلى حل مرض ، أن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب فرض ضريبة لا تتفق مع هذه الاتفاقية . وأي اتفاق يتم التوصل إليه يجب تطبيقه دون النظر لأي مُدد زمنية تفرضها القوانين المحلية التابعة للدولتين المتعاقبتين .
- ٣ - يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسعى عن طريق الاتفاق المتبادل لتذليل أية صعوبات أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية . كما يجوز لهما التشاور فيما بينهما لإزالة الأزدواج الضريبي في الحالات التي ترد في هذه الاتفاقية .
- ٤ - يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتصل مع بعضها البعض مباشرة بغرض التوصل إلى اتفاق ينجم مع مضمون الفقرات المتقدمة .

مادة ٢٦

تبادل المعلومات

- ١ - يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتبادل المعلومات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية . وتعامل أي معلومات تتلقاها دولة متعاقدة باعتبارها سرية على نفس النحو الذي تعامل به المعلومات التي يتم الحصول عليها وفقاً للقوانين الداخلية لتلك الدولة ، ولا يتم إفشائها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعمل في مجال تقدير أو تحصيل أو التنفيذ أو إقامة الدعوى فيما يختص ، أو ما يتعلق بالثبوت في الطعون المتعلقة ، بالضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية . ولا يستخدم مثل هؤلاء الأشخاص أو السلطات تلك المعلومات إلا لمثل هذه الأغراض . ويجوز لهم إفشاء المعلومات في إجراءات المحكمة العلنية أو في الأحكام القضائية .
- ٢ - لا يجوز بأي حالة تفسير أحكام الفقرة ١ بما يؤدي إلى إلزام دولة متعاقدة :
- أ) بتنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية بتلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى ؛
- ب) بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو السننم الإدارية الاعتيادية فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

خاصة أو إعفاءات وخصومات لأغراض الضريبة بسبب الوضع المدني أو المسؤوليات العائلية التي تمنحها لمقيميها .

٣ - المشروعات التابعة لدولة متعاقدة والتي يمتلك أو يهيمن على رأسمالها كلياً أو جزئياً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، واحد أو أكثر من المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى لا تخضع في الدولة المذكورة أولاً لأية ضريبة أو متطلبات تتعلق بها تكون مغايرة أو أكثر عبثاً من الضريبة والمتطلبات المتعلقة بها والتي تخضع أو يجوز أن تخضع لها مشروعات مماثلة في تلك الدولة المذكورة أولاً .

٤ - بالرغم من أحكام الفقرات ١ و ٢ و ٣ ، لن يؤثر ما جاء في هذه المادة على حق أي من الدولتين المتعاقدتين في منح إعفاء أو تخفيض ضريبي طبقاً لقوانينها المحلية أو لوائحها أو ممارساتها الإدارية لمواطنيها المقيمين في تلك الدولة المتعاقدة ، إلا أن هذا الإعفاء أو التخفيض لن ينطبق على حصص رأس المال التي يمتلكها مقيمون في الدولة المتعاقدة الأخرى في الشركات .

٥ - يجب أن لا يُفسر ما جاء في هذه المادة على أنه يفرض إلزاماً قانونياً على دولة متعاقدة بأن تشمل المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى بميزات أي معاملة أو تفضيل أو إمتياز قد تمنحها لأية دولة أخرى أو للمقيمين فيها بموجب تكوين اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي أو اتفاقيات خاصة ، أو منطقة تجارة حرة أو بموجب أي ترتيب إقليمي أو شبه إقليمي يتعلق إجمالاً أو أساساً بحركة رأس المال و/أو الضريبة التي قد تكون الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً طرفاً فيها .

٦ - بالرغم من أحكام المادة ٢ فإن أحكام هذه المادة تنطبق على جميع أنواع وأشكال الضرائب .

مادة ٢٥

إجراءات الاتفاق المتبادل

١ - حيثما يعتبر شخص أن إجراءات إحدى أو كلتا الدولتين المتعاقدتين تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع هذه الاتفاقية يجوز له بصرف النظر عن رسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين الداخلية لكلتا الدولتين ، أن يعرض قضيته أمام السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يفهم فيها .

الدخل لذلك المقيم يعادل الضريبة المدفوعة في الكويت . على أن لا يتعدى هذا الخصم ذلك الجزء من الضريبة المحاسبية قبل منح الخصم المنسوب إلى بنود الدخل تلك المكتسبة من الكويت .

جـ (حيثما يتم ، بموجب أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية ، إعفاء الدخل المكتسب أو رأس مال الذي يملكه مقيم في النمسا من الضريبة في النمسا ، يجوز للنمسا عندما تقدر مجموع الضرائب على باقي الدخل أو رأس المال لهذا المقيم أن تضع في الاعتبار الدخل أو رأس المال المعفي .

د (لأغراض الفقرة الفرعية ب) ، فإن ضريبة الزكاة للكويتية المذكورة في الفقرة ٣ من المادة ٢ تعتبر ضريبة على الدخل .

٤ - في حالة الكويت، يتم تجنب الازدواج الضريبي كالاتي :

إذا كان مقيم في الكويت يمتلك بنود دخل ورأس مال تخضع للضريبة في النمسا ، يجوز للكويت أن تفرض الضريبة على بنود الدخل تلك ويجوز لها أن تمنح خصم مقابل الضرائب التماثلية وفقاً لأحكام قانونها المحلي .

في مثل هذه الحالة تقوم الكويت بالخصم من تلك الضرائب المحسوبة بهذه الطريقة ، ضريبة الدخل المدفوعة في النمسا لكن بقدر لا يزيد عن نسبة الضريبة الكويتية المذكورة أعلاه التي تتحملها بنود الدخل تلك بالنسبة للدخل الكلي .

مادة ٢٤

عدم التمييز

١ - لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو أية متطلبات تتعلق بها تكون مغايرة أو أكثر عبأ من الضريبة أو المتطلبات المتعلقة بها والتي يخضع أو يجوز أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة الأخرى في نفس الظروف .

٢ - يجب أن لا تفرض ضريبة على منشأة دائمة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة تكون أقل رعاية عما يفرض في تلك الدولة الأخرى على مشروع تابع لتلك الدولة الأخرى ويمارس نفس الأنشطة . يجب أن لا يفسر هذا النص على أنه يلزم الدولة المتعاقدة بأن تمنح مقيمي الدولة المتعاقدة الأخرى أية علاوات

مادة ٢٢

رأس المال

- ١ - يجوز أن يخضع رأس المال الممثل في الأموال غير المنقولة والمشار إليها في المادة ٦، والتي يمتلكها مقيم في دولة متعاقدة وتقع في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ - يجوز أن يخضع رأس المال الممثل في أموال منقولة التي تشكل جزءاً من ممتلكات تجارية لمتشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو رأس المال المتمثل في أموال منقولة خاصة بمركز ثابت يتوفر لمقيم من دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٣ - يخضع رأس المال الممثل في السفن والطائرات العاملة في مجال النقل الدولي ورأس المال الممثل في الأموال المنقولة الخاصة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات ، للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .
- ٤ - تخضع كافة العناصر الأخرى لرأس المال الخاص بمقيم في دولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة .

مادة ٢٣

إلغاء الازدواج الضريبي

- ١ - يستمر تحديد الضرائب وفقاً للقوانين النافذة في أي من الدولتين المتعاقبتين ما لم تنص أحكام هذه الاتفاقية على خلاف ذلك .
- ٢ - من المتفق عليه أن يتم تجنب الازدواج الضريبي بناءً على الفقرات التالية لهذه المادة .
- ٣ - في حالة النمسا يتم تجنب الازدواج الضريبي كالاتي :
 - أ) حيث يكتسب مقيم في النمسا دخلاً أو يمتلك رأس مالاً يجوز إخضاعه للضريبة في الكويت بموجب أحكام هذه الاتفاقية ، فإن النمسا تعفي هذا الدخل أو رأس المال من الضريبة مع مراعاة أحكام الفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) .
 - ب) إذا اكتسب مقيم في النمسا بنود دخل يجوز إخضاعها للضريبة في الكويت وفق أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ ، فإن النمسا تسمح بخصم مبلغ من الضريبة على

جـ) كونه حاصل على منحة أو مصروف أو مكافأة من منظمة خيرية أو دينية أو علمية أو تعليمية لغرض أساسي وهو الدراسة أو البحث ،

د) كونه عضواً في برنامج تعاون فني انضمت إليه حكومة تلك الدولة المتعاقدة ،

والذي يكون أو كان مباشرة قبل زيارته لتلك الدولة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يعنى من الضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أو لا فيما يتعلق بالمدفوعات التي تصله من الخارج لغرض الإعاشة أو التعليم أو التدريب .

٣ - الطالب أو المتدرب المهني الذي يكون أو كان مقيماً في دولة متعاقدة ويتسلم مكافأة لقاء وظيفة يقوم بها في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها ١٨٣ يوماً في السنة المالية المعنية ، لن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى إذا كانت الوظيفة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بدراسته أو تدريبه .

مادة ٢١

الدخل الآخر

١ - بنود دخل المقيم في دولة متعاقدة ، أياً كان منشأها ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .

٢ - لا تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل ، خلاف الدخل من الأموال غير المنقولة حسبما عرّفته الفقرة ٢ من المادة ٦ إذا كان المستفيد من هذا الدخل كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها ، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها ، ويكون الحيق أو الملكية التي يدفع بسببها هذا الدخل مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمثل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . في هذه الحالة فإن أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ تنطبق حسبما تكون الحالة .

مادة ١٩

الخدمات الحكومية

١ - المكافآت بما في ذلك المعاشات التقاعدية التي تدفعها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية أو مؤسسة تابعة لها ، إلى فرد مقابل خدمات يؤديها إلى تلك الدولة أو القسم السياسي أو السلطة أو المؤسسة العامة ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة . ومع ذلك فإن هذه المكافآت تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا تم أداء هذه الخدمات في تلك الدولة ، وكان الفرد مقيماً في تلك الدولة وكان أحد مواطني تلك الدولة وليس من مواطني الدولة المذكورة أولاً .

٢ - تنطبق أحكام المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ على المكافآت والمعاشات التقاعدية المدفوعة مقابل تأدية خدمات مرتبطة بأعمال تمت مزاولتها من قبل دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية أو مؤسسة عامة تابعة لها .

٣ - تنطبق أحكام الفقرة ١ أيضاً على المكافآت التي تدفع بموجب برنامج مساعدة إنمائية تابع لدولة متعاقدة أو لقسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها ، من أموال تقسمها خصيصاً لذلك الغرض تلك الدولة أو القسم السياسي الفرعي أو السلطة المحلية ، إلى اختصاصي أو متطوع منتدب إلى الدولة المتعاقدة الأخرى بموافقة تلك الدولة الأخرى .

مادة ٢٠

المدرسون والطلاب والمندوبون

١ - الفرد الذي يزور دولة متعاقدة تلبية لدعوته أو لدعوة من جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف أو أي معهد ثقافي في تلك الدولة أو بموجب برنامج رسمي للتبادل الثقافي لمدة لا تزيد عن السنتين فقط لغرض التدريس أو إلقاء محاضرات أو إجراء الأبحاث في هذه المؤسسة ويكون أو كان مباشرة قبل هذه الزيارة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يعني من الضرائب في الدولة المذكورة أولاً فيما يتعلق بالمكافآت التي يحصل عليها مقابل ذلك النشاط شريطة أن يستلم هذه المكافآت من خارج تلك الدولة .

٢ - انفراد الذي يتواجد في دولة متعاقدة فقط

أ) لكونه طالب في جامعة أو كلية أو مدرسة في تلك الدولة المتعاقدة ،

ب) كونه مندوب مهني ،

مادة ١٧

الفنانون والرياضيون

- ١ - على الرغم من أحكام المواد ٧ و ١٤ و ١٥، فإن الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً كممثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تليفزيوني أو موسيقياً أو رياضياً من أنشطته الشخصية التي مارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ - حيثما يستحق دخل مقابل أنشطة شخصية زاولها فنان أو رياضي بصفته المذكورة وكان ذلك الدخل ليس للفنان أو الرياضي نفسه ، ولكن لشخص آخر فإن ذلك الدخل ، وبالرغم من أحكام المواد ٧ و ١٤ و ١٥ يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسة أنشطة الفنان أو الرياضي .
- ٣ - لا تنطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ إذا كانت زيارة الفنانين أو الرياضيين إلى دولة متعاقدة مدعوماً كلياً أو جزئياً من الأموال العامة للدولة المتعاقدة الأخرى أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها .

مادة ١٨

المعاشات التقاعدية والمرتببات العمرية

- ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة ١ من المادة ١٩ ، فإن المعاشات التقاعدية والمرتببات العمرية والمكافآت الأخرى المماثلة التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة مقابل خدمة سابقة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .
- ٢ - تخضع المرتببات العمرية للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المستفيد .
- ٣ - حسب استخدامها في هذه المادة :

- أ) تعني عبارة " المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة " مدفوعات دورية تدفع بعد التقاعد مقابل وظيفة سابقة أو على شكل تعويض عن إصابات حدثت فيما يتصل بخدمة سابقة وتشمل مدفوعات من صندوق التأمينات الاجتماعية لدولة متعاقدة ؛
- ب) تعني عبارة " مرتببات عمرية " مبلغاً محدداً يستحق الدفع بصورة دورية وفي أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو يمكن تحديدها بموجب التزام بتسديد المبالغ مقابل تعويض كاتب وكامل من المال أو ما يعادله .

مادة ١٥

الخدمات الشخصية التابعة

١ - مع مراعاة أحكام المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ ، فإن المرتبات والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يكتسبها مقيم في الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بوظيفة ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم تزاوّل الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى فإذا تمت مزاولة الوظيفة على ذلك النحو فإنه يجوز إخضاع المكافآت المكتسبة منها للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ ، فإن المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تتم ممارستها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً وذلك إذا :

أ) توجد المستلم للمكافأة في الدولة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها ١٨٣ يوماً في السنة المالية المعنية ،

ب) دفعت المكافأة من قبل أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة الأخرى ،

جـ) لم تتحمل المكافآت منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة الأخرى .

٣ - بالرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة ، فإن المكافآت المكتسبة من وظيفة تزاوّل على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في مجال النقل الدولي تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .

مادة ١٦

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

أن أتعاب أعضاء مجالس الإدارات والمدفوعات المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً .

مادة ١٣

الأرباح الرأسمالية

- ١ - يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة ٦ والتي تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو الأموال المنقولة المتعلقة بمركز ثابت يتوفر لمقيم من دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة ، بما في ذلك الأرباح التي تنشأ من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (وحدها أو مع المشروع كله) أو مثل هذا المركز الثابت ، يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٣ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية السفن أو الطائرات العاملة في مجال النقل الدولي أو الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل مثل هذه السفن أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .
- ٤ - الأرباح الناتجة من نقل الملكية لأي أموال غير تلك المشار إليها في الفقرات ١ ، ٢ و ٣ ، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في الملكية .

مادة ١٤

الخدمات الشخصية المستقلة

- ١ - يخضع الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بالخدمات المهنية أو أنشطته أخرى ذات طبيعة مستقلة للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم يكن لذلك المقيم مركز ثابت متاح له بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء أنشطته . فإن كان له مثل هذا المركز الثابت ، يجوز إخضاع الدخل للضريبة في الدولة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي ينسب إلى ذلك المركز الثابت .
- ٢ - تشمل " عبارة الخدمات المهنية " بوجه خاص الأنشطة العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التربوية أو التعليمية المستقلة وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها الأطباء والمحامون والمهندسون والمعماريون وأطباء الأسنان والمحاسبون والأنشطة المشابهة .

مادة ١٢

الاتفاقيات

- ١ - يجوز أن تخضع الاتفاقيات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ - ومع ذلك ، يجوز أن تخضع أيضاً تلك الاتفاقيات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقاً لقانون تلك الدولة ، ولكن إذا كان المستلم هو المالك المنتفع من الاتفاقيات فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تزيد عن ١٠ بالمائة من إجمالي قيمة تلك الاتفاقيات .
- ٣ - يعني مصطلح " الاتفاقيات " حسب استخدامه في هذه المادة المدفوعات من أي نسوع المستلمة كمقابل لاستعمال أو حق استعمال أي نشر عمل أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية ، وأي براءة اختراع أو علامة تجارية ، أو تصميم أو نموذج أو مخطط أو تركيبة أو عملية إنتاجية سرية .
- ٤ - لا تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ إذا كان المالك المنتفع من الاتفاقيات كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الاتفاقيات عن طريق منشأة دائمة تقع فيها ، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها ، وكان الحق أو الملكية للذات تدفع عنهما الاتفاقيات يرتبطان ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ ، حسبما تكون الحالة .
- ٥ - تعتبر الاتفاقيات قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان الدافع هي الدولة نفسها أو قسم سياسي فرعي لها أو سلطة محلية خاصة بها أو مقيم تابع لتلك الدولة . ومع ذلك إذا كان الشخص الدافع للاتفاقيات ، سواء كان مقيماً أو غير مقيم في دولة متعاقدة ، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مركزاً ثابتاً ، وكان الالتزام بدفع الاتفاقيات يرتبط بهما ، وتحمل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء دفع الاتفاقيات فإن هذه الاتفاقيات تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .
- ٦ - حيثما يشين ، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما الاثنان معاً وبين شخص آخر ، أن قيمة الاتفاقيات ، مع مراعاة الاستعمال أو الحق أو المعلومات ، التي تدفع مقابلها قد تجاوزت القيمة التي كان من الممكن أن يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، فلا تطبق أحكام هذه المادة إلا على القيمة الأخيرة المذكورة . وفي مثل هذه الحالة ، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

مادة ١١

الفائدة

- ١ - تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى فقط إذا كان هذا المقيم هو المالك المنتفع من الفائدة .
- ٢ - يعني مصطلح " الفائدة " حسب استخدامه في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بكافة أنواعها ، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن وسواء كانت تحمل حق المساهمة في أرباح المدين أم لا تحمل هذا الحق ، وعلى وجه الخصوص الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو سندات الدين ، بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بتلك الأوراق المالية أو السندات أو سندات الدين .
- ٣ - لا تطبق أحكام الفقرة ١ إذا كان المالك المنتفع من الفائدة ، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة ، من خلال منشأة دائمة تقع فيها ، أو يباشر في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها وتكون المديونية التي تدفع عنها الفائدة مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . في هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ ، حسبما تكون الحالة .
- ٤ - تعتبر الفائدة قد نشأت في دولة متعاقدة ، عندما يكون دافع الفائدة هو الدولة نفسها أو فرع سياسي لها ، أو سلطة محلية خاصة بها أو مقيم تابع لتلك الدولة . غير أنه حيثما كان للشخص الذي يدفع الفائدة سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم غير مقيماً فيها منشأة دائمة أو مركزاً ثابتاً في دولة متعاقدة ، وكانت المديونية التي تدفع عنها الفائدة مرتبطة بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء هذه الفائدة ، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .
- ٥ - حيثما يتبين ، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما الاثنان معاً وبين شخص آخر أن قيمة الفائدة ، مع مراعاة المطالبة بالدين التي تدفع عنها ، تتجاوز القيمة التي يمكن أن يكون قد تم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة على القيمة المذكورة الأخيرة فقط . وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية .

عند تحديد ذلك التعديل يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية ، وتجري السلطات المختصة في الدولتين مشاورات فيما بينهما إذا كان ذلك ضرورياً .

مادة ١٠

أرباح الأسهم

١ - تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فقط في تلك الدولة الأخرى .

٢ - تعني عبارة " أرباح الأسهم " حسب استخدامها في هذه المادة :

أ) الأرباح من الأسهم ومن ضمنها الدخل من الأسهم وأسهم الانتفاع أو حقوق الانتفاع أو أسهم التعدين وأسهم المؤسسين أو حقوق الأسهم الأخرى ، التي لا تمثل مطالبات ديون ، المساهمة في الأرباح ،

ب) أي دخل آخر خاضع لنفس المعاملة الضريبية مثل الدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيمة فيها .

٣ - لا تنطبق أحكام الفقرة ١ إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم ، كونه مقيماً في دولة متعاقدة ، يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة تقع فيها ، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت فيها وكانت الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسبما تكون الحالة .

٤ - حيثما تصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإنه لا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما يدفع من أرباح الأسهم هذه إلى مقيم في تلك الدولة الأخرى أو بالتدرج الذي تكون فيه الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مركز ثابت يقع في تلك الدولة الأخرى . ولا يجوز لها أيضاً إخضاع الأرباح غير الموزعة للشركة للضريبة التي تفرض على الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة الأخرى .

مادة ٨

النقل البحري والجوي

- ١ - تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل سفن أو طائرات في حركة النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .
- ٢ - إذا كان مركز الإدارة الفعلي لمشروع ملاحى يقع على متن سفينة ، فإنه يعتبر عندئذٍ واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها موطن ميناء السفينة أو ، إن لم يوجد مثل هذا الميناء ، فيعتبر واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها مشغل السفينة .
- ٣ - تطبق أحكام الفقرة ١ أيضاً على الأرباح الناتجة من المشاركة في اتحاد أو عمل مشترك أو وكالة تشغيل دولية .

مادة ٩

المشروعات المشتركة

١ - حيثما

- أ) يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو الهيمنة على أو في رأسمال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى ،
- ب) يساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو الهيمنة على أو في رأسمال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع في الدولة المتعاقدة الأخرى ، وفي أي من الحالتين ، إذا وضعت أو فرضت شروطاً فيما بين المشروعين في علاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين ، فإن أية أرباح لم يكن ليتم تحقيقها إلا بسبب وجود هذه الشروط ، فإنه ، يجوز تضمينها في أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .
- ٢ - إذا أدرجت إحدى الدولتين المتعاقدتين ضمن أرباح مشروع تابع لها - وأخضعتها للضريبة تبعاً لذلك - أرباح مشروع تابع للدولة الأخرى الخاضعة للضريبة في تلك الدولة الأخرى وكانت الأرباح التي تم إدراجها على هذا النحو أرباحاً كان من الممكن أن تحقق لمشروع تابع للدولة المذكورة أولاً إذا كانت الشروط الموضوعية بين المشروعين نفسها تلك التي يمكن أن توضع بين مشروعين مستقلين ، فإن على الدولة الأخرى أن تقوم بإجراء التعديل الملائم لمبلغ الضريبة المفروضة على هذه الأرباح .

قائمة فيها . فإذا باشر المشروع نشاطاً كالمذكور آنفاً فإنه يجوز فرض الضريبة على أرباح المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن أن ينسب إلى تلك المنشأة الدائمة .

٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة ٣، حيثما يباشر مشروع تابع لدولة متعاقدة نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها ، تنسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يمكن أن يتوقع لها تحقيقها فيما لو كان مشروعاً متميزاً ومستقلاً يباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة ويتعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .

٣ - عند تحديد أرباح منشأة دائمة ، يسمح بخصم المصروفات المتكبدة لأغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العمومية سواء تم تكديدها في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر . على الرغم من أي قيود منصوص عليها في القوانين الداخلية شريطة أن تكون المصروفات المسموح بخصمها متوافقة مع الأعراف الدولية .

٤ - إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على مختلف أقسامه ، فإن أحكام الفقرة ٢ لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المتضمنة في هذه المادة .

٥ - لا تنسب أرباح منشأة دائمة استناداً إلى مجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع .

٦ - لأغراض الفقرات السابقة ، تحدد الأرباح التي تنسب للمنشأة الدائمة بنفس الطريقة عاماً بعد عام ما لم يوجد سبب قوي وكاف للعمل بغير ذلك .

٧ - حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل التي تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية ، فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

٧ - أن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تهيمن على شركة أو تهيمن عليها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاوُل عملاً في تلك الدولة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلافه) ، فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أي من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى .

مادة ٦

الدخل من الأموال غير المنقولة

- ١ - الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو الأحراج) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ - يكون لعبارة " الأموال غير المنقولة " المعنى الوارد لها وفقاً لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها الأموال المعنية . وعلى أية حال ، فإن العبارة تشمل على الملكية الملحقة بالأموال غير المنقولة ، والمأشبية والآلات المستخدمة في الزراعة والأحراج ، والحقوق التي تطبق بشأنها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الأراضي ، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل الاستغلال أو الحق في استغلال الترسبات المعدنية ومصادر المياه وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ، لا تعتبر السفن والزوارق والطائرات من الأموال غير المنقولة .
- ٣ - تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل الناتج من الاستخدام المباشر للأموال غير المنقولة أو من تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر .
- ٤ - تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٣ أيضاً على الدخل من الأموال غير المنقولة لمشروع ، وعلى الدخل من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة .

مادة ٧

أرباح الأعمال

- ١ - تخضع الأرباح الصناعية أو التجارية لمشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم يمارس المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة

- ٣ - أي موقع بناء أو مشروع إنشاء أو تركيب أو تشييد أو تجميع بشكل منشأة دائمة فقط في حال استمراره لمدة تزيد عن تسعة أشهر .
- ٤ - بالرغم من الأحكام المتقدمة لهذه المادة ، فإن مصطلح " المنشأة الدائمة " يعتبر غير شامل للآتي :
- أ) استخدام التسهيلات فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم سلع أو بضائع مملوكة للمشروع ؛
- ب) الاحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم ؛
- ج) الاحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر ؛
- د) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض مزاولة أي نشاط آخر ذو طبيعة تحضيرية أو مساعدة للمشروع ؛
- هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لأي جمع بين الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من أ) إلى د) شريطة أن يكون مجمل النشاط بالمقر الثابت للعمل الناتج عن هذا الجمع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة .
- ٥ - إذا عمل شخص في إحدى الدولتين المتعاقبتين لصالح أو نيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى - خلاف وكيل ذو وضع مستقل والذي تنطبق عليه الفقرة ٦ ، فإنه يعتبر منشأة دائمة في الدولة المذكورة أولاً ، إذا توفر أحد الشرطين :
- أ) كان لديه وعادة يزاول في الدولة المذكورة أولاً سلطة عامة للتفاوض وإبرام العقود لصالح أو نيابة عن ذلك المشروع ؛
- ب) لم يكن لديه مثل هذه السلطة لكنه يحتفظ في الدولة المذكورة أولاً بمخزون من بضائع أو سلع يمتلكها ذلك المشروع والتي منها يقوم هذا الشخص بشكل مستقل بتسليم بضائع أو سلع لصالح ذلك المشروع أو نيابة عنه .
- ٦ - لا يعتبر أن يكون لمشروع تابع لدولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة ، لمجرد أنه يزاول العمل في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل شريطة أن يكون تصرف هؤلاء الأشخاص في النطاق المعتاد لأعمالهم . ومع ذلك، إذا كرست كل أنشطة ذلك الوكيل أو كلها تقريباً لصالح ذلك المشروع ، فإنه لن يعتبر وكيلاً ذا وضع مستقل ضمن ما تعنيه هذه الفقرة .

- ٣ - حينما يكون فرداً ما وفقاً لأحكام الفقرة ١ من هذه المادة مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين ، فإن وضعه عندئذ سيتحدد كالاتي :
- أ) يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يتوفر له سكن دائم بها ؛
- ب) إذا توفر له سكن دائم في كلتا الدولتين ، فيعتبر مقيماً فقط في الدولة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية بها أوثق (مركز المصالح الحيوية) ؛
- ج) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة التي بها مركز مصالحه الحيوية ، أو لم يتوفر له سكن دائم في أي من الدولتين ، يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي له فيها إقامة معتادة ؛
- د) إذا كانت له إقامة معتادة في كلتا الدولتين ، أو لم تكن له إقامة معتادة بأي منهما ، فيعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يكون من مواطنيها ؛
- ٤ - حيث يعتبر وفقاً لأحكام الفقرة ١ شخصاً ما ، خلاف الفرد ، مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين ، فإنه يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يقع فيها مركز إدارته الفعلي .

مادة ٥

المنشأة الدائمة

- ١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة " المنشأة الدائمة " المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاوله نشاط المشروع كلياً وجزئياً .
- ٢ - تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " بوجه خاص :
- أ) مركز الإدارة ؛
- ب) فرع ؛
- ج) مكتب ؛
- د) مصنع ؛
- هـ) ورشة ؛
- و) منجم ، أو بئر نפט أو غاز ، أو محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية .

٢ - بالنسبة للكويت ، أي فرد حائز على الجنسية الكويتية وكذلك أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو جمعية تستمد وضعها هذا من القوانين النافذة في الكويت ؛

ج (تعني عبارة " النقل الدولي " أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع يوجد مركز إدارته الفعلي في دولة متعاقدة ، ما عدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

ط (تعني عبارة " السلطة المختصة "

(١) في حالة النمسا وزير المالية الفدرالي أو ممثله المفوض ؛

(٢) في حالة الكويت وزير المالية أو ممثله المفوض .

٢ - فيما يختص بتطبيق الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة ، فإن أي مصطلح لم يرد له تعريف فيها وما لم يقتض سياق النص خلافاً لذلك ، يكون لها نفس معناه بموجب قانون تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية .

مادة ٤

المقيم

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة " مقيم في دولة متعاقدة " :

أ (في حالة النمسا ، أي شخص بموجب قوانين ضرائب النمسا يخضع للضريبة فيها بسبب موطنه أو إقامته المعتادة أو مركز إدارته أو أي معيار آخر ذو طبيعة مماثلة ؛

ب (في حالة دولة الكويت ، الفرد الذي له موطن في الكويت ، وأي شركة يتم تأسيسها في الكويت .

٢ - لأغراض الفقرة ١ السابقة

أ (تعتبر جمهورية النمسا وأقسامها السياسية الفرعية مقيماً في النمسا ؛

ب (تعتبر دولة الكويت مقيماً في الكويت ؛

ج (المؤسسات الحكومية يتم اعتبارها ، حسب انتسابها ، مقيمة في النمسا أو في الكويت . كما تعتبر كمؤسسة حكومية أية مؤسسة تم إنشاؤها بواسطة الحكومة من أجل وظائف عامة والمتعارف عليها لهذا النحو عن طريق الاتفاق المتبادل فيما بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين .

(٤) الضريبة المفروضة وفقاً لقانون دعم العمالة الوطنية .

(مشاراً إليها فيما بعد بـ " الضريبة الكويتية ") .

٤ - تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها للضرائب التي قد تفرض بعد تاريخ توقيع الاتفاقية بالإضافة إلى الضرائب القائمة أو بدلاً عنها . وتخطر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بعضهما البعض بالتغييرات الجوهرية التي يتم إجرائها على القوانين الضريبية لكل منهما .

مادة ٣

تعريف عامة

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

(أ) يعني مصطلح " الكويت " دولة الكويت بما في ذلك أي منطقة خارج البحر الإقليمي تحددت أو يجوز تحديدها وفقاً للقانون الدولي كمنطقة يمكن أن تمارس فيها الكويت حقوق سيادة أو ولاية بموجب قوانين الكويت ؛

(ب) يعني مصطلح " النمسا " جمهورية النمسا ؛

(ج) يعني مصطلح " دولة متعاقدة " و " الدولة المتعاقدة الأخرى " النمسا أو الكويت أو حسبما يقتضي سياق النص ؛

(د) يشمل مصطلح " شخص " فرد وشركة وأي كيان آخر من الأشخاص ؛

(هـ) يعني مصطلح " شركة " أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة ؛

(و) تعني عبارتا " مشروع تابع لدولة متعاقدة " و " مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالي مشروع يباشره مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يباشره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ز) يعني مصطلح " مواطن " :

١ - بالنسبة للنمسا كل الأفراد الحائزين على الجنسية النمساوية وكذلك أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو جمعية تستمد وضعها هذا من القوانين النافذة في النمسا ؛

مادة ١

النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما .

مادة ٢

الضرائب التي تشملها الاتفاقية

- ١ - تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل وعلى رأس المال المفروضة لصالح دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تتبع لها ، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها .
- ٢ - تعتبر من الضرائب على الدخل وعلى رأس المال كافة الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو على إجمالي رأس المال أو عناصر الدخل أو على عناصر رأس المال بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الأموال المنقولة أو غير المنقولة وكذلك الضرائب على زيادة قيمة رأس المال .
- ٣ - الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي بوجه خاص :

(أ) في النمسا :

- (١) ضريبة الدخل ؛
 - (٢) ضريبة الشركات ؛
 - (٣) ضريبة الأراضي ؛
 - (٤) الضريبة على المشروعات الزراعية ومشروعات الأجر ؛ و
 - (٥) الضريبة على قيمة الأراضي الفضاء .
- (مشاراً إليها فيما بعد بـ " الضريبة النمساوية ") ؛

(ب) في الكويت :

- (١) ضريبة دخل الشركات ؛
- (٢) المساهمة من صافي أرباح الشركات المساهمة التي تدفع إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ؛
- (٣) الزكاة ؛ و

اتفاقية
بين
حكومة دولة الكويت
و
حكومة جمهورية النمسا

لتجنب الازواج الضريبي ومنع التهرب المالي
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال
ولتعزيز العلاقات الاقتصادية

إن حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية النمسا رغبة منهما في تنمية علاقاتهما الاقتصادية المتبادلة عن طريق إزالة العوائق المالية .

قد اتفقتا على ما يلي :

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

Abkommen

zwischen der Regierung der Republik Österreich und der Regierung des Staates Kuwait zur Vermeidung der Doppelbesteuerung und zur Verhinderung der Steuerumgehung auf dem Gebiete der Steuern vom Einkommen und vom Vermögen und zur Belebung der wirtschaftlichen Beziehungen

DIE REGIERUNG DER REPUBLIK ÖSTERREICH UND DIE REGIERUNG DES STAATES KUWAIT, von dem Wunsche geleitet, ihre wirtschaftlichen Beziehungen durch den Abbau steuerlicher Hindernisse zu fördern,

sind wie folgt übereingekommen:

Artikel 1

PERSÖNLICHER GELTUNGSBEREICH

Dieses Abkommen gilt für Personen, die in einem Vertragsstaat oder in beiden Vertragsstaaten ansässig sind.

Artikel 2

UNTER DAS ABKOMMEN FALLENDE STEUERN

1. Dieses Abkommen gilt, ohne Rücksicht auf die Art der Erhebung, für Steuern vom Einkommen und vom Vermögen, die für Rechnung eines Vertragsstaats oder einer seiner Gebietskörperschaften erhoben werden.

2. Als Steuern vom Einkommen und vom Vermögen gelten alle Steuern, die vom Gesamteinkommen, vom Gesamtvermögen oder von Teilen des Einkommens oder des Vermögens erhoben werden, einschließlich der Steuern vom Gewinn aus der Veräußerung beweglichen oder unbeweglichen Vermögens sowie der Steuern vom Vermögenszuwachs.

3. Zu den bestehenden Steuern, für die dieses Abkommen gilt, gehören insbesondere:

a) in Österreich:

- i) die Einkommensteuer;
 - ii) die Körperschaftsteuer;
 - iii) die Grundsteuer;
 - iv) die Abgabe von land- und forstwirtschaftlichen Betrieben und
 - v) die Abgabe vom Bodenwert bei unbebauten Grundstücken;
- (im Folgenden als „österreichische Steuer“ bezeichnet);

b) im Staat Kuwait:

- i) die Körperschaftsteuer;
- ii) der Beitrag vom Reingewinn der Aktiengesellschaften, der an die kuwaitische Stiftung zur Förderung der Wissenschaft (Kuwait Foundation for Advancement of Science (KFAS) zu zahlen ist;
- iii) der Zakat und
- iv) die Steuer gemäß dem innerstaatlichen Gesetz über die Förderung der Arbeitnehmer;

(im Folgenden als „kuwaitische Steuer“ bezeichnet).

4. Das Abkommen gilt auch für alle Steuern gleicher oder im Wesentlichen ähnlicher Art, die nach der Unterzeichnung des Abkommens neben den bestehenden Steuern oder an deren Stelle erhoben werden. Die zuständigen Behörden der Vertragsstaaten teilen einander die in ihren Steuergesetzen eingetretenen wesentlichen Änderungen mit.

Artikel 3

ALLGEMEINE BEGRIFFSBESTIMMUNGEN

1. Im Sinne dieses Abkommens, wenn der Zusammenhang nichts anderes erfordert,

- a) bedeutet der Ausdruck „Österreich“ die Republik Österreich;
 - b) bedeutet der Ausdruck „Kuwait“ den Staat Kuwait und schließt jedes Gebiet außerhalb des Küstenmeeres mit ein, das in Übereinstimmung mit dem Völkerrecht nach den kuwaitischen Rechtsvorschriften als ein Gebiet bezeichnet wurde oder bezeichnet werden kann, in dem Kuwait Hoheitsrechte oder Rechtsprechung ausüben darf;
 - c) bedeutet der Ausdruck „ein Vertragsstaat“ und „der andere Vertragsstaat“, je nach dem Zusammenhang, Österreich oder Kuwait;
 - d) bedeutet der Ausdruck „Person“ natürliche Personen, Gesellschaften und alle anderen Personenvereinigungen;
 - e) bedeutet der Ausdruck „Gesellschaft“ juristische Personen oder Rechtsträger, die für die Besteuerung wie juristische Personen behandelt werden;
 - f) bedeuten die Ausdrücke „Unternehmen eines Vertragsstaats“ und „Unternehmen des anderen Vertragsstaats“, je nachdem, ein Unternehmen, das von einer in einem Vertragsstaat ansässigen Person betrieben wird, oder ein Unternehmen, das von einer im anderen Vertragsstaat ansässigen Person betrieben wird;
 - g) bedeutet der Ausdruck „Staatsangehöriger“
 - i) in Bezug auf Österreich alle natürlichen Personen, die die österreichische Staatsbürgerschaft besitzen sowie alle juristischen Personen, Personengesellschaften und andere Personenvereinigungen, die nach dem in Österreich geltenden Recht errichtet worden sind;
 - ii) in Bezug auf Kuwait alle natürlichen Personen, die die Staatsangehörigkeit Kuwaits besitzen, sowie alle juristischen Personen, Personengesellschaften und andere Personenvereinigungen, die nach dem in Kuwait geltenden Recht errichtet worden sind;
 - h) bedeutet der Ausdruck „internationaler Verkehr“ jede Beförderung mit einem Seeschiff oder Luftfahrzeug, das von einem Unternehmen mit tatsächlicher Geschäftsleistung in einem Vertragsstaat betrieben wird, es sei denn, das Seeschiff oder Luftfahrzeug wird ausschließlich zwischen Orten im anderen Vertragsstaat betrieben;
 - i) bedeutet der Ausdruck „zuständige Behörde“:
 - i) in Österreich den Bundesminister für Finanzen oder dessen bevollmächtigten Vertreter;
 - ii) in Kuwait den Minister der Finanzen oder dessen bevollmächtigten Vertreter.
2. Bei der Anwendung des Abkommens durch einen Vertragsstaat hat, wenn der Zusammenhang nichts anderes erfordert, jeder im Abkommen nicht definierte Ausdruck die Bedeutung, die ihm nach dem Recht dieses Staates über die Steuern zukommt, für die das Abkommen gilt.

Artikel 4

ANSÄSSIGE PERSONEN

1. Im Sinne dieses Abkommens bedeutet der Ausdruck „eine in einem Vertragsstaat ansässige Person“:
 - a) in Österreich eine Person, die nach österreichischem Recht auf Grund ihres Wohnsitzes, ihres ständigen Aufenthalts, des Ortes ihrer Geschäftsleitung oder eines anderen ähnlichen Merkmals steuerpflichtig ist;
 - b) in Kuwait eine natürliche Person, die ihren Wohnsitz in Kuwait hat und eine Gesellschaft, die in Kuwait errichtet worden ist.
2. Im Sinne des vorstehenden Absatzes 1
 - a) gelten die Republik Österreich und ihre Gebietskörperschaften als in Österreich ansässige Personen;
 - b) gilt der Staat Kuwait als eine in Kuwait ansässige Person;
 - c) gelten öffentliche Einrichtungen gemäß ihrer Zugehörigkeit als in Österreich oder in Kuwait ansässige Personen. Als öffentliche Einrichtung gilt jede Einrichtung, die von der Regierung eines der Vertragsstaaten zur Erfüllung öffentlicher Aufgaben geschaffen worden ist und von den zuständigen Behörden der Vertragsstaaten in gegenseitigem Einvernehmen als solche anerkannt wird.
3. Ist nach Absatz 1 eine natürliche Person in beiden Vertragsstaaten ansässig, so gilt Folgendes:
 - a) Die Person gilt als nur in dem Staat ansässig, in dem sie über eine ständige Wohnstätte verfügt;

- b) verfügt sie in beiden Staaten über eine ständige Wohnstätte, so gilt sie als nur in dem Staat ansässig, zu dem sie die engeren persönlichen und wirtschaftlichen Beziehungen hat (Mittelpunkt der Lebensinteressen);
- c) kann nicht bestimmt werden, in welchem Staat die Person den Mittelpunkt ihrer Lebensinteressen hat, oder verfügt sie in keinem der Staaten über eine ständige Wohnstätte, so gilt sie als nur in dem Staat ansässig, in dem sie ihren gewöhnlichen Aufenthalt hat;
- d) hat die Person ihren gewöhnlichen Aufenthalt in beiden Staaten oder in keinem der Staaten, so gilt sie als nur in dem Staat ansässig, dessen Staatsangehöriger sie ist.

4. Ist nach Absatz 1 dieses Artikels eine andere als eine natürliche Person in beiden Vertragsstaaten ansässig, so gilt sie als nur in dem Staat ansässig, in dem sich der Ort ihrer tatsächlichen Geschäftsleitung befindet.

Artikel 5 BETRIEBSTÄTTE

1. Im Sinne dieses Abkommens bedeutet der Ausdruck „Betriebsstätte“ eine feste Geschäftseinrichtung, durch die die Tätigkeit eines Unternehmens ganz oder teilweise ausgeübt wird.
2. Der Ausdruck „Betriebsstätte“ umfasst insbesondere:
 - a) einen Ort der Leitung,
 - b) eine Zweigniederlassung,
 - c) eine Geschäftsstelle,
 - d) eine Fabrikationsstätte,
 - e) eine Werkstatt und
 - f) ein Bergwerk, ein Öl- oder Gasvorkommen, einen Steinbruch oder eine andere Stätte der Ausbeutung von Bodenschätzen.
3. Eine Bauausführung, Einrichtung oder Montage ist nur dann eine Betriebsstätte, wenn ihre Dauer neun Monate überschreitet.
4. Ungeachtet der vorstehenden Bestimmungen dieses Artikels gelten nicht als Betriebsstätten:
 - a) Einrichtungen, die ausschließlich zur Lagerung, Ausstellung oder Auslieferung von Gütern oder Waren des Unternehmens benutzt werden;
 - b) Bestände von Gütern oder Waren des Unternehmens, die ausschließlich zur Lagerung, Ausstellung oder Auslieferung unterhalten werden;
 - c) Bestände von Gütern oder Waren des Unternehmens, die ausschließlich zu dem Zweck unterhalten werden, durch ein anderes Unternehmen bearbeitet oder verarbeitet zu werden;
 - d) eine feste Geschäftseinrichtung, die ausschließlich zu dem Zweck unterhalten wird, für das Unternehmen andere Tätigkeiten auszuüben, die vorbereitender Art sind oder eine Hilfstätigkeit darstellen;
 - e) eine feste Geschäftseinrichtung, die ausschließlich zu dem Zweck unterhalten wird, mehrere der unter den Buchstaben a bis d genannten Tätigkeiten auszuüben, vorausgesetzt, dass die sich daraus ergebende Gesamttätigkeit der festen Geschäftseinrichtung vorbereitender Art ist oder eine Hilfstätigkeit darstellt.
5. Eine Person - mit Ausnahme eines unabhängigen Vertreters im Sinne des Absatzes 6 -, die in einem Vertragsstaat für ein Unternehmen des anderen Vertragsstaats tätig ist, gilt als Betriebsstätte im erstgenannten Staat, wenn
 - a) sie im erstgenannten Staat über eine umfassende Vollmacht verfügt, für das Unternehmen Verträge zu verhandeln und abzuschließen, und sie die Vollmacht dort gewöhnlich ausübt, oder
 - b) sie über keine solche Vollmacht verfügt, jedoch im erstgenannten Staat Bestände von Gütern oder Waren des Unternehmens zur regelmäßigen Auslieferung für das Unternehmen unterhält.
6. Ein Unternehmen eines Vertragsstaates wird nicht schon deshalb so behandelt, als habe es eine Betriebsstätte im anderen Vertragsstaat, weil es im anderen Vertragsstaat seine Tätigkeit durch einen Makler, Kommissionär oder einen anderen unabhängigen Vertreter ausübt, sofern diese Personen im Rahmen ihrer ordentlichen Geschäftstätigkeit handeln. Wenn die Tätigkeit dieses Vertreters jedoch ausschließlich oder überwiegend diesem Unternehmen gewidmet ist, gilt er nicht als unabhängiger Vertreter im Sinne dieses Absatzes.

7. Allein dadurch, dass eine in einem Vertragsstaat ansässige Gesellschaft eine Gesellschaft beherrscht oder von einer Gesellschaft beherrscht wird, die im anderen Vertragsstaat ansässig ist oder dort (entweder durch eine Betriebsstätte oder auf andere Weise) ihre Tätigkeit ausübt, wird keine der beiden Gesellschaften zur Betriebsstätte der anderen.

Artikel 6

EINKÜNFTE AUS UNBEWEGLICHEM VERMÖGEN

1. Einkünfte, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Person aus unbeweglichem Vermögen (einschließlich der Einkünfte aus land- und forstwirtschaftlichen Betrieben) bezieht, das im anderen Vertragsstaat liegt, dürfen im anderen Staat besteuert werden.

2. Der Ausdruck „unbewegliches Vermögen“ hat die Bedeutung, die ihm nach dem Recht des Vertragsstaats zukommt, in dem das Vermögen liegt. Der Ausdruck umfasst in jedem Fall das Zubehör zum unbeweglichen Vermögen, das lebende und tote Inventar land- und forstwirtschaftlicher Betriebe, die Rechte, für die die Vorschriften des Privatrechts über Grundstücke gelten, Nutzungsrechte an unbeweglichem Vermögen sowie Rechte auf veränderliche oder feste Vergütungen für die Ausbeutung oder das Recht auf Ausbeutung von Mineralvorkommen, Quellen und anderen Bodenschätzen; Schiffe und Luftfahrzeuge gelten nicht als unbewegliches Vermögen.

3. Absatz 1 gilt für Einkünfte aus der unmittelbaren Nutzung, der Vermietung oder Verpachtung sowie jeder anderen Art der Nutzung unbeweglichen Vermögens.

4. Die Absätze 1 und 3 gelten auch für Einkünfte aus unbeweglichem Vermögen eines Unternehmens und für Einkünfte aus unbeweglichem Vermögen, das der Ausübung einer selbständigen Arbeit dient.

Artikel 7

UNTERNEHMENSGEWINNE

1. Gewerbliche oder kaufmännische Gewinne eines Unternehmens eines Vertragsstaats dürfen nur in diesem Staat besteuert werden, es sei denn, das Unternehmen übt seine Tätigkeit im anderen Vertragsstaat durch eine dort gelegene Betriebsstätte aus. Übt das Unternehmen seine Tätigkeit auf diese Weise aus, so dürfen die Gewinne des Unternehmens im anderen Staat besteuert werden, jedoch nur insoweit, als sie dieser Betriebsstätte zugerechnet werden können.

2. Übt ein Unternehmen eines Vertragsstaats seine Tätigkeit im anderen Vertragsstaat durch eine dort gelegene Betriebsstätte aus, so werden vorbehaltlich des Absatzes 3 in jedem Vertragsstaat dieser Betriebsstätte die Gewinne zugerechnet, die sie hätte erzielen können, wenn sie eine gleiche oder ähnliche Tätigkeit unter gleichen oder ähnlichen Bedingungen als selbständiges Unternehmen ausgeübt hätte und im Verkehr mit dem Unternehmen, dessen Betriebsstätte sie ist, völlig unabhängig gewesen wäre.

3. Bei der Ermittlung der Gewinne einer Betriebsstätte werden die für diese Betriebsstätte entstandenen Aufwendungen, einschließlich der Geschäftsführungs- und allgemeinen Verwaltungskosten, ungeachtet der Begrenzungen nach innerstaatlichem Recht zum Abzug zugelassen, gleichgültig, ob sie in dem Staat, in dem die Betriebsstätte liegt, oder anderswo entstanden sind, vorausgesetzt, ihr Abzug entspricht der internationalen Praxis.

4. Soweit es in einem Vertragsstaat üblich ist, die einer Betriebsstätte zuzurechnenden Gewinne durch Aufteilung der Gesamtgewinne des Unternehmens auf seine einzelnen Teile zu ermitteln, schließt Absatz 2 nicht aus, dass dieser Vertragsstaat die zu besteuern den Gewinne nach der üblichen Aufteilung ermittelt; die gewählte Gewinnaufteilung muss jedoch derart sein, dass das Ergebnis mit den Grundsätzen dieses Artikels übereinstimmt.

5. Auf Grund des bloßen Einkaufs von Gütern oder Waren für das Unternehmen wird einer Betriebsstätte kein Gewinn zugerechnet.

6. Bei der Anwendung der vorstehenden Absätze sind die der Betriebsstätte zuzurechnenden Gewinne jedes Jahr auf dieselbe Art zu ermitteln, es sei denn, dass ausreichende Gründe dafür bestehen, anders zu verfahren.

7. Gehören zu den Gewinnen Einkünfte, die in anderen Artikeln dieses Abkommens behandelt werden, so werden die Bestimmungen jener Artikel durch die Bestimmungen dieses Artikels nicht berührt.

Artikel 8

SEESCHIFFFAHRT UND LUFTFAHRT

1. Gewinne aus dem Betrieb von Seeschiffen oder Luftfahrzeugen im internationalen Verkehr dürfen nur in dem Vertragsstaat besteuert werden, in dem sich der Ort der tatsächlichen Geschäftsleitung des Unternehmens befindet.

2. Befindet sich der Ort der tatsächlichen Geschäftsleitung eines Unternehmens der Seeschiffahrt an Bord eines Schiffes, so gilt er als in dem Vertragsstaat gelegen, in dem der Heimathafen des Schiffes liegt, oder, wenn kein Heimathafen vorhanden ist, in dem Vertragsstaat, in dem die Person ansässig ist, die das Schiff betreibt.

3. Absatz 1 gilt auch für Gewinne aus der Beteiligung an einem Pool, einer Betriebsgemeinschaft oder einer internationalen Betriebsstelle.

Artikel 9

VERBUNDENE UNTERNEHMEN

1. Wenn

- a) ein Unternehmen eines Vertragsstaats unmittelbar oder mittelbar an der Geschäftsleitung, der Kontrolle oder dem Kapital eines Unternehmens des anderen Vertragsstaats beteiligt ist oder
- b) dieselben Personen unmittelbar oder mittelbar an der Geschäftsleitung, der Kontrolle oder dem Kapital eines Unternehmens eines Vertragsstaats und eines Unternehmens des anderen Vertragsstaats beteiligt sind

und in diesen Fällen die beiden Unternehmen in ihren kaufmännischen oder finanziellen Beziehungen an vereinbarte oder auferlegte Bedingungen gebunden sind, die von denen abweichen, die unabhängige Unternehmen miteinander vereinbaren würden, dürfen die Gewinne, die eines der Unternehmen ohne diese Bedingungen erzielt hätte, wegen dieser Bedingungen aber nicht erzielt hat, den Gewinnen dieses Unternehmens zugerechnet und entsprechend besteuert werden.

2. Werden in einem der Vertragsstaaten den Gewinnen eines Unternehmens dieses Staates Gewinne zugerechnet - und entsprechend besteuert -, mit denen ein Unternehmen des anderen Staates in diesem Staat besteuert worden ist, und handelt es sich bei den zugerechneten Gewinnen um solche, die das Unternehmen des erstgenannten Staates erzielt hätte, wenn die zwischen den beiden Unternehmen vereinbarten Bedingungen die gleichen gewesen wären, die unabhängige Unternehmen miteinander vereinbaren würden, so nimmt der andere Staat eine entsprechende Änderung der dort von diesen Gewinnen erhobenen Steuer vor. Bei dieser Änderung sind die übrigen Bestimmungen dieses Abkommens zu berücksichtigen; erforderlichenfalls werden die zuständigen Behörden der Vertragsstaaten einander konsultieren.

Artikel 10

DIVIDENDEN

1. Dividenden, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Gesellschaft an eine im anderen Vertragsstaat ansässige Person zahlt, dürfen nur im anderen Staat besteuert werden.

2. Der in diesem Artikel verwendete Ausdruck „Dividenden“ bedeutet:

- a) Dividenden auf Aktien einschließlich Einkünfte aus Aktien, Genussaktien oder Genussscheinen, Kuxen, Gründeranteilen oder anderen Aktienrechten - ausgenommen Forderungen - mit Gewinnbeteiligung und
- b) andere Einkünfte, die nach dem Recht des Staates, in dem die ausschüttende Gesellschaft ansässig ist, den Einkünften aus Aktien steuerlich gleichgestellt sind.

3. Absatz 1 ist nicht anzuwenden, wenn der in einem Vertragsstaat ansässige Nutzungsberechtigte im anderen Vertragsstaat, in dem die die Dividenden zahlende Gesellschaft ansässig ist, eine gewerbliche Tätigkeit durch eine dort gelegene Betriebsstätte oder eine selbständige Arbeit durch eine dort gelegene feste Einrichtung ausübt und die Beteiligung, für die die Dividenden gezahlt werden, tatsächlich zu dieser Betriebsstätte oder festen Einrichtung gehört. In diesem Fall ist Artikel 7 beziehungsweise Artikel 14 anzuwenden.

4. Bezieht eine in einem Vertragsstaat ansässige Gesellschaft Gewinne oder Einkünfte aus dem anderen Vertragsstaat, so darf dieser andere Staat weder die von der Gesellschaft gezahlten Dividenden

besteuern, es sei denn, dass diese Dividenden an eine im anderen Staat ansässige Person gezahlt werden oder dass die Beteiligung, für die die Dividenden gezahlt werden, tatsächlich zu einer im anderen Staat gelegenen Betriebsstätte oder festen Einrichtung gehört, noch Gewinne der Gesellschaft einer Steuer für nichtausgeschüttete Gewinne unterwerfen, selbst wenn die gezahlten Dividenden oder die nichtausgeschütteten Gewinne ganz oder teilweise aus im anderen Staat erzielten Gewinnen oder Einkünften bestehen.

Artikel 11

ZINSEN

1. Zinsen, die aus einem Vertragsstaat stammen und an eine im anderen Vertragsstaat ansässige Person gezahlt werden, dürfen, wenn diese Person der Nutzungsberechtigte der Zinsen ist, nur im anderen Staat besteuert werden.

2. Der in diesem Artikel verwendete Ausdruck „Zinsen“ bedeutet Einkünfte aus Forderungen jeder Art, auch wenn die Forderungen durch Pfandrechte an Grundstücken gesichert oder mit einer Beteiligung am Gewinn des Schuldners ausgestattet sind, und insbesondere Einkünfte aus öffentlichen Anleihen und aus Obligationen einschließlich der damit verbundenen Aufgelder und der Gewinne aus Losanleihen.

3. Absatz 1 ist nicht anzuwenden, wenn der in einem Vertragsstaat ansässige Nutzungsberechtigte im anderen Vertragsstaat, aus dem die Zinsen stammen, eine gewerbliche Tätigkeit durch eine dort gelegene Betriebsstätte oder eine selbständige Arbeit durch eine dort gelegene feste Einrichtung ausübt und die Forderung, für die die Zinsen gezahlt werden, tatsächlich zu dieser Betriebsstätte oder festen Einrichtung gehört. In diesem Fall ist Artikel 7 beziehungsweise Artikel 14 anzuwenden.

4. Zinsen gelten dann als aus einem Vertragsstaat stammend, wenn der Schuldner dieser Staat selbst, eine seiner Gebietskörperschaften oder eine in diesem Staat ansässige Person ist. Hat aber der Schuldner der Zinsen, ohne Rücksicht darauf, ob er in einem Vertragsstaat ansässig ist oder nicht, in einem Vertragsstaat eine Betriebsstätte oder eine feste Einrichtung und ist die Schuld, für die die Zinsen gezahlt werden, für Zwecke der Betriebsstätte oder der festen Einrichtung eingegangen worden und trägt die Betriebsstätte oder die feste Einrichtung die Zinsen, so gelten die Zinsen als aus dem Staat stammend, in dem die Betriebsstätte oder die feste Einrichtung liegt.

5. Bestehen zwischen dem Schuldner und dem Nutzungsberechtigten oder zwischen jedem von ihnen und einem Dritten besondere Beziehungen und übersteigen deshalb die Zinsen, gemessen an der zugrundeliegenden Forderung, den Betrag, den Schuldner und Nutzungsberechtigter ohne diese Beziehungen vereinbart hätten, so wird dieser Artikel nur auf den letzteren Betrag angewendet. In diesem Fall kann der übersteigende Betrag nach dem Recht eines jeden Vertragsstaats und unter Berücksichtigung der anderen Bestimmungen dieses Abkommens besteuert werden.

Artikel 12

LIZENZGEBÜHREN

1. Lizenzgebühren, die aus einem Vertragsstaat stammen und an eine im anderen Vertragsstaat ansässige Person gezahlt werden, dürfen im anderen Staat besteuert werden.

2. Diese Lizenzgebühren dürfen jedoch auch in dem Vertragsstaat, aus dem sie stammen, nach dem Recht dieses Staates besteuert werden; die Steuer darf aber, wenn der Empfänger der Lizenzgebühren der Nutzungsberechtigte ist, 10 vom Hundert des Bruttobetrags der Lizenzgebühren nicht übersteigen.

3. Der in diesem Artikel verwendete Ausdruck „Lizenzgebühren“ bedeutet Vergütungen jeder Art, die für die Benutzung oder für das Recht auf Benutzung von Urheberrechten an literarischen, künstlerischen oder wissenschaftlichen Werken, einschließlich kinematografischer Filme, von Patenten, Marken, Mustern oder Modellen, Plänen, geheimen Formeln oder Verfahren gezahlt werden.

4. Die Absätze 1 und 2 sind nicht anzuwenden, wenn der in einem Vertragsstaat ansässige Nutzungsberechtigte im anderen Vertragsstaat, aus dem die Lizenzgebühren stammen, eine gewerbliche Tätigkeit durch eine dort gelegene Betriebsstätte oder eine selbständige Arbeit durch eine dort gelegene feste Einrichtung ausübt und die Rechte oder Vermögenswerte, für die die Lizenzgebühren gezahlt werden, tatsächlich zu dieser Betriebsstätte oder festen Einrichtung gehören. In diesem Fall ist Artikel 7 beziehungsweise Artikel 14 anzuwenden.

5. Lizenzgebühren gelten dann als aus einem Vertragsstaat stammend, wenn der Schuldner dieser Staat selbst, eine seiner Gebietskörperschaften oder eine in diesem Staat ansässige Person ist. Hat aber der Schuldner der Lizenzgebühren, ohne Rücksicht darauf, ob er in einem Vertragsstaat ansässig ist oder

nicht, in einem Vertragsstaat eine Betriebsstätte oder eine feste Einrichtung und ist die Verpflichtung zur Zahlung der Lizenzgebühren für Zwecke der Betriebsstätte oder der festen Einrichtung eingegangen worden und trägt die Betriebsstätte oder die feste Einrichtung die Lizenzgebühren, so gelten die Lizenzgebühren als aus dem Staat stammend, in dem die Betriebsstätte oder die feste Einrichtung liegt.

6. Bestehen zwischen dem Schuldner und dem Nutzungsberechtigten oder zwischen jedem von ihnen und einem Dritten besondere Beziehungen und übersteigen deshalb die Lizenzgebühren, gemessen an der zugrundeliegenden Leistung, den Betrag, den Schuldner und Nutzungsberechtigter ohne diese Beziehungen vereinbart hätten, so wird dieser Artikel nur auf den letzteren Betrag angewendet. In diesem Fall kann der übersteigende Betrag nach dem Recht eines jeden Vertragsstaats und unter Berücksichtigung der anderen Bestimmungen dieses Abkommens besteuert werden.

Artikel 13

GEWINNE AUS DER VERÄUSSERUNG VON VERMÖGEN

1. Gewinne, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Person aus der Veräußerung unbeweglichen Vermögens im Sinne des Artikels 6 bezieht, das im anderen Vertragsstaat liegt, dürfen im anderen Staat besteuert werden.

2. Gewinne aus der Veräußerung beweglichen Vermögens, das Betriebsvermögen einer Betriebsstätte ist, die ein Unternehmen eines Vertragsstaats im anderen Vertragsstaat hat, oder das zu einer festen Einrichtung gehört, die einer in einem Vertragsstaat ansässigen Person für die Ausübung einer selbständigen Arbeit im anderen Vertragsstaat zur Verfügung steht, einschließlich derartiger Gewinne, die bei der Veräußerung einer solchen Betriebsstätte (allein oder mit dem übrigen Unternehmen) oder einer solchen festen Einrichtung erzielt werden, dürfen im anderen Staat besteuert werden.

3. Gewinne aus der Veräußerung von Seeschiffen oder Luftfahrzeugen, die im internationalen Verkehr betrieben werden, und von beweglichem Vermögen, das dem Betrieb dieser Schiffe oder Luftfahrzeuge dient, dürfen nur in dem Vertragsstaat besteuert werden, in dem sich der Ort der tatsächlichen Geschäftsleitung des Unternehmens befindet.

4. Gewinne aus der Veräußerung des in den Absätzen 1, 2 und 3 nicht genannten Vermögens dürfen nur in dem Vertragsstaat besteuert werden, in dem der Veräußerer ansässig ist.

Artikel 14

SELBSTÄNDIGE ARBEIT

1. Einkünfte, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Person aus einem freien Beruf oder aus sonstiger selbständiger Tätigkeit bezieht, dürfen nur in diesem Staat besteuert werden, es sei denn, dass der Person im anderen Vertragsstaat für die Ausübung ihrer Tätigkeit gewöhnlich eine feste Einrichtung zur Verfügung steht. Steht ihr eine solche feste Einrichtung zur Verfügung, so dürfen die Einkünfte im anderen Staat besteuert werden, jedoch nur insoweit, als sie dieser festen Einrichtung zugerechnet werden können.

2. Der Ausdruck „freier Beruf“ umfasst insbesondere die selbständig ausgeübte wissenschaftliche, literarische, künstlerische, ärztliche oder unterrichtende Tätigkeit sowie die selbständige Tätigkeit der Ärzte, Rechtsanwälte, Ingenieure, Architekten, Zahnärzte und Buchsachverständigen und ähnliche Tätigkeiten.

Artikel 15

UNSELBSTÄNDIGE ARBEIT

1. Vorbehaltlich der Artikel 16, 18 und 19 dürfen Gehälter, Löhne und ähnliche Vergütungen, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Person aus unselbständiger Arbeit bezieht, nur in diesem Staat besteuert werden, es sei denn, die Arbeit wird im anderen Vertragsstaat ausgeübt. Wird die Arbeit dort ausgeübt, so dürfen die dafür bezogenen Vergütungen im anderen Staat besteuert werden.

2. Ungeachtet des Absatzes 1 dürfen Vergütungen, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Person für eine im anderen Vertragsstaat ausgeübte unselbständige Arbeit bezieht, nur im erstgenannten Staat besteuert werden, wenn

- a) der Empfänger sich im anderen Staat insgesamt nicht länger als 183 Tage während des betreffenden Steuerjahres aufhält und

- b) die Vergütungen von einem Arbeitgeber oder für einen Arbeitgeber gezahlt werden, der nicht im anderen Staat ansässig ist, und
- c) die Vergütungen nicht von einer Betriebsstätte oder einer festen Einrichtung getragen werden, die der Arbeitgeber im anderen Staat hat.

3. Ungeachtet der vorstehenden Bestimmungen dieses Artikels dürfen Vergütungen für unselbständige Arbeit, die an Bord eines Seeschiffes oder Luftfahrzeuges, das im internationalen Verkehr betrieben wird, ausgeübt wird, in dem Vertragsstaat besteuert werden, in dem sich der Ort der tatsächlichen Geschäftsleitung des Unternehmens befindet.

Artikel 16

AUFSICHTSRATS- UND VERWALTUNGSRATSVERGÜTUNGEN

Aufsichtsrats- oder Verwaltungsratsvergütungen und ähnliche Zahlungen, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Person in ihrer Eigenschaft als Mitglied des Aufsichtsrats oder Verwaltungsrats einer Gesellschaft bezieht, die im anderen Vertragsstaat ansässig ist, dürfen nur im erstgenannten Staat besteuert werden.

Artikel 17

KÜNSTLER UND SPORTLER

1. Ungeachtet der Artikel 7, 14 und 15 dürfen Einkünfte, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Person als Künstler, wie Bühnen-, Film-, Rundfunk- und Fernsehkünstler sowie Musiker, oder als Sportler aus ihrer im anderen Vertragsstaat persönlich ausgeübten Tätigkeit bezieht, im anderen Staat besteuert werden.

2. Fließen Einkünfte aus einer von einem Künstler oder Sportler in dieser Eigenschaft persönlich ausgeübten Tätigkeit nicht dem Künstler oder Sportler selbst, sondern einer anderen Person zu, so dürfen diese Einkünfte ungeachtet der Artikel 7, 14 und 15 in dem Vertragsstaat besteuert werden, in dem der Künstler oder Sportler seine Tätigkeit ausübt.

3. Die Absätze 1 und 2 gelten nicht, wenn der Aufenthalt der Künstler oder Sportler in einem Vertragsstaat ganz oder in wesentlichem Umfang aus öffentlichen Kassen des anderen Vertragsstaats oder einer seiner Gebietskörperschaften gefördert wird.

Artikel 18

RUHEGEHÄLTER UND RENTEN

1. Vorbehaltlich des Artikels 19 Absatz 1 dürfen Ruhegehälter und ähnliche Vergütungen, die einer in einem Vertragsstaat ansässigen Person für frühere unselbständige Arbeit gezahlt werden, nur in diesem Staat besteuert werden.

2. Renten dürfen nur in dem Vertragsstaat besteuert werden, in dem der Berechtigte ansässig ist.

3. Im Sinne dieses Artikels:

- a) bedeutet der Ausdruck „Ruhegehälter und ähnliche Vergütungen“ wiederkehrende Zahlungen im Ruhestand für frühere unselbständige Arbeit oder Entschädigungen für Schadensfälle im Zusammenhang mit der früheren unselbständigen Arbeit, einschließlich Zahlungen aus der Sozialversicherung eines Vertragsstaats;
- b) bedeutet der Ausdruck „Renten“ bestimmte Beträge, die regelmäßig und zu bestimmten Zeit auf Lebenszeit oder während eines bestimmten oder bestimmbar Zeitraums auf Grund einer Verpflichtung zahlbar sind, die diese Zahlungen als Gegenleistung eine in Geld oder Geldeswert erbrachte angemessene Leistung vorsieht.

Artikel 19

ÖFFENTLICHER DIENST

1. Vergütungen, einschließlich Ruhegehälter, die von einem Vertragsstaat, einer seiner Gebietskörperschaften oder einer seiner Körperschaften des öffentlichen Rechts an eine natürliche Person für die diesem Staat, der Gebietskörperschaft oder der Körperschaft des öffentlichen Rechts geleisteten Dienste gezahlt werden, dürfen nur in diesem Staat besteuert werden. Diese Vergütungen dürfen jedoch

nur im anderen Vertragsstaat besteuert werden, wenn die Dienste in diesem Staat geleistet werden, die natürliche Person in diesem Staat ansässig, Staatsangehöriger dieses Staates und nicht Staatsangehöriger des erstgenannten Staates ist.

2. Auf Vergütungen und Ruhegehälter für Dienstleistungen, die im Zusammenhang mit einer gewerblichen Tätigkeit eines Vertragsstaats, einer seiner Gebietskörperschaften oder seiner Körperschaften des öffentlichen Rechts erbracht werden, sind die Artikel 15, 16 und 18 anzuwenden.

3. Absatz 1 gilt auch für Vergütungen, die im Rahmen eines Entwicklungshilfeprogramms eines Vertragsstaats oder einer seiner Gebietskörperschaften aus Mitteln, die ausschließlich von diesem Staat oder einer seiner Gebietskörperschaften bereitgestellt werden, an Fachkräfte oder freiwillige Helfer gezahlt werden, die in den anderen Vertragsstaat mit dessen Zustimmung entsandt worden sind.

Artikel 20

LEHRER, STUDENTEN UND ANDERE IN AUSBILDUNG STEHENDE PERSONEN

1. Eine natürliche Person, die sich auf Einladung eines Vertragsstaats oder einer Universität, Hochschule oder Schule, eines Museums oder einer anderen kulturellen Einrichtung dieses Vertragsstaats oder im Rahmen eines amtlichen Kulturaustauschprogramms in diesem Staat höchstens zwei Jahre lang lediglich zur Ausübung einer Lehrtätigkeit, zum Halten von Vorlesungen oder zur Ausübung einer Forschungstätigkeit bei dieser Einrichtung aufhält und die im anderen Vertragsstaat ansässig ist oder dort unmittelbar vor der Einreise in den erstgenannten Staat ansässig war, ist im erstgenannten Staat mit ihren für diese Tätigkeit bezogenen Vergütungen von der Steuer befreit, vorausgesetzt, dass diese Vergütungen von außerhalb dieses Staates bezogen werden.

2. Eine natürliche Person, die sich in einem Vertragsstaat lediglich als

- a) Student einer Universität, Hochschule oder Schule in diesem Vertragsstaat,
- b) Lehrling,
- c) Empfänger eines Zuschusses, Unterhaltsbeitrags oder Stipendiums einer religiösen, mildtätigen, wissenschaftlichen oder pädagogischen Organisation vornehmlich zum Studium oder zu Forschungsarbeiten oder
- d) Mitarbeiter eines Programms der technischen Zusammenarbeit, an dem die Regierung dieses Vertragsstaats beteiligt ist,

aufhält und die im anderen Vertragsstaat ansässig ist oder dort unmittelbar vor der Einreise in den erstgenannten Staat ansässig war, ist mit den für ihren Unterhalt, ihr Studium oder ihre Ausbildung bestimmten Überweisungen aus dem Ausland im erstgenannten Vertragsstaat von der Steuer befreit.

3. Vergütungen, die ein Student, Praktikant oder Lehrling, der in einem Vertragsstaat ansässig ist oder vorher dort ansässig war, für eine Beschäftigung erhält, die er in dem anderen Staat insgesamt nicht länger als 183 Tage während des betreffenden Steuerjahres ausübt, werden in dem anderen Staat nicht besteuert, wenn die Beschäftigung im unmittelbaren Zusammenhang mit seinen Studien oder seiner Ausbildung steht.

Artikel 21

ANDERE EINKÜNFTE

1. Einkünfte einer in einem Vertragsstaat ansässigen Person, die in den vorstehenden Artikeln nicht behandelt wurden, dürfen ohne Rücksicht auf ihre Herkunft nur in diesem Staat besteuert werden.

2. Absatz 1 ist auf andere Einkünfte als solche aus unbeweglichem Vermögen im Sinne des Artikels 6 Absatz 2 nicht anzuwenden, wenn der in einem Vertragsstaat ansässige Empfänger im anderen Vertragsstaat eine gewerbliche Tätigkeit durch eine dort gelegene Betriebsstätte oder eine selbständige Arbeit durch eine dort gelegene feste Einrichtung ausübt und die Rechte oder Vermögenswerte, für die die Einkünfte gezahlt werden, tatsächlich zu dieser Betriebsstätte oder festen Einrichtung gehören. In diesem Fall ist Artikel 7 beziehungsweise Artikel 14 anzuwenden.

Artikel 22

VERMÖGEN

1. Unbewegliches Vermögen im Sinne des Artikels 6, das einer in einem Vertragsstaat ansässigen Person gehört und im anderen Vertragsstaat liegt, darf im anderen Staat besteuert werden.

2. Bewegliches Vermögen, das Betriebsvermögen einer Betriebsstätte ist, die ein Unternehmen eines Vertragsstaats im anderen Vertragsstaat hat, oder das zu einer festen Einrichtung gehört, die einer in einem Vertragsstaat ansässigen Person für die Ausübung einer selbständigen Arbeit im anderen Vertragsstaat zur Verfügung steht, darf im anderen Staat besteuert werden.

3. Seeschiffe und Luftfahrzeuge, die im internationalen Verkehr betrieben werden, sowie bewegliches Vermögen, das dem Betrieb dieser Schiffe oder Luftfahrzeuge dient, dürfen nur in dem Vertragsstaat besteuert werden, in dem sich der Ort der tatsächlichen Geschäftsleitung des Unternehmens befindet.

4. Alle anderen Vermögensteile einer in einem Vertragsstaat ansässigen Person dürfen nur in diesem Staat besteuert werden.

Artikel 23

VERMEIDUNG DER DOPPELBESTEUERUNG

1. Die in beiden Vertragsstaaten geltenden Gesetze bleiben für die Besteuerung in den beiden Vertragsstaaten maßgebend, soweit dieses Abkommen nicht gegenteilige Vorschriften enthält.

2. Es besteht Übereinstimmung, dass die Doppelbesteuerung entsprechend den nachstehenden Absätzen dieses Artikels vermieden wird.

3. In Österreich wird die Doppelbesteuerung wie folgt vermieden:

a) Bezieht eine in Österreich ansässige Person Einkünfte oder hat sie Vermögen und dürfen diese Einkünfte oder dieses Vermögen nach diesem Abkommen in Kuwait besteuert werden, so nimmt Österreich vorbehaltlich der Buchstaben b und c diese Einkünfte oder dieses Vermögen von der Besteuerung aus.

b) Bezieht eine in Österreich ansässige Person Einkünfte, die nach Artikel 12 Absatz 2 in Kuwait besteuert werden dürfen, so rechnet Österreich auf die vom Einkommen dieser Person zu erhebende Steuer den Betrag an, der der in Kuwait gezahlten Steuer entspricht. Der anzurechnende Betrag darf jedoch den Teil der vor der Anrechnung ermittelten Steuer nicht übersteigen, der auf die aus Kuwait bezogenen Einkünfte entfällt;

c) Einkünfte oder Vermögen einer in Österreich ansässigen Person, die nach dem Abkommen von der Besteuerung in Österreich auszunehmen sind, dürfen gleichwohl in Österreich bei der Festsetzung der Steuer für das übrige Einkommen oder Vermögen der Person einbezogen werden.

d) Bei Anwendung des Buchstaben b gilt die in Artikel 2 Absatz 3 genannte kuwaitische Steuer Zakat als Einkommensteuer.

4. In Kuwait wird die Doppelbesteuerung wie folgt vermieden:

Bezieht eine in Kuwait ansässige Person Einkünfte, die in Österreich der Besteuerung unterliegen, oder hat sie Vermögen, das in Österreich der Besteuerung unterliegt, darf Kuwait diese Einkünfte besteuern und kann für die österreichische Steuer in Übereinstimmung mit seinem innerstaatlichen Recht Entlastung gewähren.

Kuwait darf in diesem Fall auf die so berechneten Steuern die in Österreich gezahlte Einkommensteuer anrechnen, aber mit einem Betrag, der den Teil der vorgenannten kuwaitischen Steuer nicht übersteigt, der auf diese Einkünfte im Verhältnis zum Gesamtbetrag der der Steuer unterliegenden Einkünfte entfällt.

Artikel 24

GLEICHBEHANDLUNG

1. Staatsangehörige eines Vertragsstaats dürfen im anderen Vertragsstaat keiner Besteuerung oder damit zusammenhängenden Verpflichtung unterworfen werden, die anders oder belastender ist als die Besteuerung und die damit zusammenhängenden Verpflichtungen, denen Staatsangehörige des anderen Staates unter gleichen Verhältnissen unterworfen sind oder unterworfen werden können.

2. Die Besteuerung einer Betriebsstätte, die ein Unternehmen eines Vertragsstaats im anderen Vertragsstaat hat, darf im anderen Staat nicht ungünstiger sein als die Besteuerung von Unternehmen des anderen Staates, die die gleiche Tätigkeit ausüben. Diese Bestimmung ist nicht so auszulegen, als verpflichte sie einen Vertragsstaat, den im anderen Vertragsstaat ansässigen Personen Steuerfreibeträge, -

vergünstigungen und -ermäßigungen auf Grund des Personenstandes oder der Familienlasten zu gewähren, die er seinen ansässigen Personen gewährt.

3. Unternehmen eines Vertragsstaats, deren Kapital ganz oder teilweise unmittelbar oder mittelbar einer im anderen Vertragsstaat ansässigen Person oder mehreren solchen Personen gehört oder ihrer Kontrolle unterliegt, dürfen im erstgenannten Staat keiner Besteuerung oder damit zusammenhängenden Verpflichtung unterworfen werden, die anders oder belastender ist als die Besteuerung und die damit zusammenhängenden Verpflichtungen, denen andere ähnliche Unternehmen des erstgenannten Staates unterworfen sind oder unterworfen werden können.

4. Ungeachtet der Absätze 1, 2 und 3 berührt dieser Artikel nicht das Recht der beiden Vertragsstaaten, in Übereinstimmung mit ihrem innerstaatlichen Recht oder der Verwaltungsübung eigenen Staatsangehörigen, die in diesem Vertragsstaat ansässig sind, eine Steuerbefreiung oder -herabsetzung zu gewähren. Eine solche Befreiung oder Herabsetzung gilt jedoch nicht für jenen Teil des Kapitals von Gesellschaften, der Personen gehört, die Staatsangehörige des anderen Vertragsstaats sind.

5. Dieser Artikel ist nicht so auszulegen, als verpflichte er einen Vertragsstaat, die Vorteile einer Behandlung, einer Bevorzugung oder eines Vorrechtes auf die im anderen Vertragsstaat ansässigen Personen auszudehnen, die einem anderen Vertragsstaat oder seinen dort ansässigen Personen auf Grund der Errichtung einer Zollunion, Wirtschaftsunion, Sonderübereinkommen, Freihandelszone oder auf Grund von regionalen oder subregionalen Übereinkommen gewährt werden, die sich ausschließlich oder überwiegend auf den Kapitalverkehr und/oder das Steuerwesen beziehen, denen der erstgenannte Staat angehört.

6. Dieser Artikel gilt ungeachtet des Artikels 2 für Steuern jeder Art und Bezeichnung.

Artikel 25

VERSTÄNDIGUNGSVERFAHREN

1. Ist eine Person der Auffassung, dass Maßnahmen eines Vertragsstaats oder beider Vertragsstaaten für sie zu einer Besteuerung führen oder führen werden, die diesem Abkommen nicht entspricht, so kann sie unbeschadet der nach dem innerstaatlichen Recht dieser Staaten vorgesehenen Rechtsmittel ihren Fall der zuständigen Behörde des Vertragsstaats unterbreiten, in dem sie ansässig ist.

2. Hält die zuständige Behörde die Einwendung für begründet und ist sie selbst nicht in der Lage, eine befriedigende Lösung herbeizuführen, so wird sie sich bemühen, den Fall durch Verständigung mit der zuständigen Behörde des anderen Vertragsstaats so zu regeln, dass eine dem Abkommen nicht entsprechende Besteuerung vermieden wird. Die Verständigungsregelung ist ungeachtet der Fristen des innerstaatlichen Rechts der Vertragsstaaten durchzuführen.

3. Die zuständigen Behörden der Vertragsstaaten werden sich bemühen, Schwierigkeiten oder Zweifel, die bei der Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens entstehen, in gegenseitigem Einvernehmen zu beseitigen. Sie können auch gemeinsam darüber beraten, wie eine Doppelbesteuerung in Fällen vermieden werden kann, die im Abkommen nicht behandelt sind.

4. Die zuständigen Behörden der Vertragsstaaten können zur Herbeiführung einer Einigung im Sinne der vorstehenden Absätze unmittelbar miteinander verkehren.

Artikel 26

INFORMATIONSAUSTAUSCH

1. Die zuständigen Behörden der Vertragsstaaten tauschen die Informationen aus, die zur Durchführung dieses Abkommens erforderlich sind. Alle Informationen, die ein Vertragsstaat erhalten hat, sind ebenso geheim zu halten wie die auf Grund des innerstaatlichen Rechts dieses Staates beschafften Informationen und dürfen nur den Personen oder Behörden (einschließlich der Gerichte und der Verwaltungsbehörden) zugänglich gemacht werden, die mit der Veranlagung oder Erhebung, der Vollstreckung oder Strafverfolgung oder mit der Entscheidung von Rechtsmitteln hinsichtlich der unter das Abkommen fallenden Steuern befasst sind. Diese Personen oder Behörden dürfen die Informationen nur für diese Zwecke verwenden. Sie dürfen die Informationen in einem öffentlichen Gerichtsverfahren oder in einer Gerichtsentscheidung offen legen.

2. Absatz 1 ist nicht so auszulegen, als verpflichte er einen Vertragsstaat,

- a) Verwaltungsmaßnahmen durchzuführen, die von den Gesetzen und der Verwaltungspraxis dieses oder des anderen Vertragsstaats abweichen;

- b) Informationen zu erteilen, die nach den Gesetzen oder im üblichen Verwaltungsverfahren dieses oder des anderen Vertragsstaats nicht beschafft werden können;
- c) Informationen zu erteilen, die ein Handels-, Industrie-, Gewerbe- oder Berufsgeheimnis oder ein Geschäftsverfahren preisgeben würden oder deren Erteilung dem Ordnung widersprüche (ordre public).

Artikel 27

DIPLOMATISCHE UND KONSULARISCHE VORRECHTE

1. Dieses Abkommen berührt nicht die steuerlichen Vorrechte, die den Mitgliedern diplomatischer Missionen konsularischer Vertretungen sowie internationaler Organisationen nach den allgemeinen Regeln des Völkerrechts oder auf Grund besonderer Abkommen zustehen.

2. Ungeachtet des Artikels 4 gilt eine natürliche Person, die Mitglied einer diplomatischen Mission oder einer konsularischen Vertretung eines Vertragsstaats ist, die im anderen Vertragsstaat oder in einem dritten Staat gelegen ist, für Zwecke dieses Abkommens als im Entsendestaat ansässig, wenn sie

- a) nach dem Völkerrecht im Empfangsstaat mit Einkünften aus Quellen außerhalb dieses Staates nicht besteuert wird und
- b) im Entsendestaat den gleichen Verpflichtungen bezüglich der Steuer von ihrem Welteinkommen unterworfen ist wie die in diesem Staat ansässige Personen.

Artikel 28

VERSCHIEDENES

1. Die zuständigen Behörden der Vertragsstaaten regeln in gegenseitigem Einvernehmen, wie die in den vorstehenden Artikeln vorgesehenen Begrenzungen und Befreiungen durchzuführen sind.

2. Dieses Abkommen berührt nicht die Rechte der in einem Vertragsstaat ansässigen Personen in Bezug auf die vom anderen Vertragsstaat in Übereinstimmung mit seinem innerstaatlichen Recht und der Verwaltungsübung vorgesehenen steuerlichen Förderungsmaßnahmen, Investitionsbegünstigungen, Befreiungen und Freibeträgen.

Artikel 29

DURCHFÜHRUNGSBESTIMMUNGEN

Die zuständigen Behörden der Vertragsstaaten können in Übereinstimmung mit der Verwaltungsübung die erforderlichen Durchführungsbestimmungen zum Abkommen erlassen.

Artikel 30

IN-KRAFT-TRETEN

1. Dieses Abkommen bedarf der Ratifikation in Übereinstimmung mit den verfassungsmäßigen Erfordernissen der beiden Vertragsstaaten; die Ratifikationsurkunden werden in Kuwait ausgetauscht.

2. Dieses Abkommen tritt am ersten Tag des dritten Monats, der dem Monat folgt, in dem der Austausch der Ratifikationsurkunden stattgefunden hat, in Kraft, und seine Bestimmungen finden Anwendung:

- a) in Bezug auf die an der Quelle einbehaltenen Steuern für Beträge, die am oder nach den 1. Jänner des Jahres gezahlt werden, das dem Jahr unmittelbar folgt, in dem das Abkommen in Kraft tritt;
- b) in Bezug auf andere Steuern auf Besteuerungszeiträume, die am oder nach dem 1. Jänner des Jahres beginnen, das dem Jahr unmittelbar folgt, in dem das Abkommen in Kraft tritt.

Artikel 31

GELTUNGSDAUER

1. Dieses Abkommen bleibt für fünf Jahre in Kraft; danach bleibt es für einen gleichartigen Zeitraum oder gleichartige Zeiträume in Kraft, es sei denn, beide Vertragsstaaten unterrichten einander gegenseitig

schriftlich sechs Monate vor Ablauf des ersten oder jedes nachfolgenden Zeitraums, dass sie die Absicht haben, das Abkommen zu kündigen. In diesem Fall findet das Abkommen nicht mehr Anwendung:

- a) in Bezug auf die an der Quelle einbehaltenen Steuern auf Beträge, die nach dem 31. Dezember des Jahres zahlbar sind, in dem die Mitteilung erfolgt ist.
- b) in Bezug auf andere Steuern auf Besteuerungszeiträume, die nach dem 31. Dezember des Jahres beginnen, in dem die Mitteilung erfolgt ist.

ZU URKUND DESSEN haben die hiezu gehörig bevollmächtigten Unterfertigten dieses Abkommen unterzeichnet.

GESCHEHEN zu Wien, am 13. Juni 2002, welcher dem 2. Rabi II 1423 H entspricht, in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei alle Texte gleichermaßen authentisch sind. Bei unterschiedlicher Auslegung ist der englische Wortlaut maßgebend.

**Für die Regierung
der Republik Österreich**
Benita Ferrero-Waldner

**Für die Regierung
des Staates Kuwait**
Youssef Hamad Al-Ibrahim

Protokoll

Die Regierung der Republik Österreich und die Regierung des Staates Kuwait haben anlässlich der Unterzeichnung des Abkommens zur Vermeidung der Doppelbesteuerung und zur Verhinderung der Steuerumgehung auf dem Gebiet der Steuern vom Einkommen und vom Vermögen und zur Belebung der wirtschaftlichen Beziehungen in Wien am 13. Juni 2002, welcher dem 2. Rabi II 1423 H entspricht, die nachstehenden Bestimmungen vereinbart, die ein integrierender Bestandteil des Abkommens sind:

1. Zu Artikel 4:

Es besteht Einvernehmen darüber, dass als öffentliche Einrichtung Kuwaits im Sinn des Absatzes 2 Buchstabe c dieses Artikels die folgenden juristischen Personen des öffentlichen Rechts zu verstehen sind, die vollständig im Eigentum des Staates Kuwait stehen und von ihm beherrscht werden:

- die Zentralbank von Kuwait (the Central Bank of Kuwait)
- öffentliche Körperschaften,
- Behörden,
- Regierungsstellen,
- Stiftungen,
- Entwicklungsfonds.

Vorbehaltlich des Absatzes 2 Buchstabe c dieses Artikels können weitere Einrichtungen als öffentliche Einrichtungen anerkannt werden.

2. Zu Artikel 5:

a) Es gilt als vereinbart, dass betreffend Absatz 5 dieses Artikels ein unabhängiger Vertreter eine Person ist, die Geschäfte und Verträge im eigenen Namen abschließt und nicht auf irgendeine Art für ein Unternehmen handelt; eine Vollmacht, im Namen eines Unternehmens Verträge abzuschließen, wird auch dann gewöhnlich ausgeübt, wenn verschiedene Personen auf Grund einer Vollmacht für das Unternehmen tätig sind.

b) Eine Person im Sinne des Absatzes 6 muss sowohl rechtlich als auch wirtschaftlich von dem Unternehmen unabhängig sein und im Rahmen seiner ordentlichen Geschäftstätigkeit handeln, wenn sie für das Unternehmen tätig ist.

3. Zu den Artikeln 5, 7 und 9:

Einer Bauausführung, Einrichtung oder Montage dürfen in dem Vertragsstaat, in dem sich die Bauausführung, Einrichtung oder Montage befindet, nur die Gewinne zugerechnet werden, die aus der Bauausführung, Einrichtung oder Montage selbst stammen. Das bedeutet, dass insbesondere

- a) Gewinne, die aus einer mit dieser Tätigkeit in Zusammenhang stehenden oder davon unabhängigen Warenlieferung der Hauptbetriebstätte oder einer anderen Betriebstätte des Unternehmens oder eines Dritten stammen, der Bauausführung, Einrichtung oder Montage nicht zuzurechnen sind;
- b) Gewinne, die aus Planungs-, Projektierungs-, Konstruktions- oder Forschungsarbeiten, sowie aus technischen Dienstleistungen stammen, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Person für eine Bauausführung, Einrichtung oder Montage im anderen Staat erbringt, dieser Bauausführung, Einrichtung oder Montage nicht zuzurechnen sind, soweit diese Tätigkeiten außerhalb des anderen Vertragsstaats ausgeübt werden.

4. Zu Artikel 7:

In Bezug auf Absatz 1 dieses Artikels gelten Vergütungen jeder Art für die Benutzung oder das Recht auf Benutzung gewerblicher, kaufmännischer oder wissenschaftlicher Ausrüstungen oder Vergütungen für die Mitteilung gewerblicher, kaufmännischer oder wissenschaftlicher Erfahrungen als Unternehmensgewinne, auf die Artikel 7 anzuwenden ist.

5. Zu Artikel 8:

Gewinne aus dem Betrieb von Seeschiffen, die beim Fischfang, für Baggerarbeiten oder für den Schleppdienst eingesetzt sind, fallen unter Absatz 1 dieses Artikels.

6. Zu Artikel 9:

Artikel 9 ist ungeachtet des innerstaatlichen Rechts anzuwenden, sofern ein annehmbarer eindeutiger Beweis erbracht werden kann und die Festsetzung der Gewinne internationaler Praxis entspricht.

7. Zu den Artikeln 15 und 19:

Angestellte der „Kuwait Airways“ und von Schiffen, die im Eigentum der öffentlichen Hand stehen, sind, sofern sie Staatsangehörige Kuwaits sind, von der österreichischen Steuer auf Vergütungen, die in Österreich erzielt werden, befreit; Angestellte österreichischer Unternehmen, die in der internationalen Luftfahrt tätig sind, sind von der kuwaitischen Steuer auf Vergütungen, die in Kuwait erzielt werden, befreit, sofern sie österreichische Staatsangehörige sind.

ZU URKUND DESSEN haben die hierzu gehörig bevollmächtigten Unterfertigten dieses Protokoll unterzeichnet.

Geschehen zu Wien in zwei Urschriften am 13. Juni 2002, welcher dem 2. Rabi II 1423 H entspricht, in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei alle Texte gleichermaßen authentisch sind. Bei unterschiedlicher Auslegung ist der englische Wortlaut maßgebend.

Für die Regierung der Republik Österreich

Benita Ferrero-Waldner

Für die Regierung des Staates Kuwait

Youssef Hamad Al-Ibrahim

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF AUSTRIA AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF KUWAIT FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON CAPITAL AND FOR THE FOSTERING OF ECONOMIC RELATIONS

The Government of the Republic of Austria and the Government of the State of Kuwait;

Desiring to promote their mutual economic relations by removing fiscal obstacles,
Have agreed as follows:

Article 1. Personal Scope

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2. Taxes Covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State, a political subdivision or local authority thereof, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which this Agreement shall apply are in particular:

a) in Austria:

(1) the income tax (die Einkommensteuer);

(2) the corporation tax (die Koerperschaftsteuer);

(3) the land tax (die Grundsteuer);

(4) the tax on agricultural and forestry enterprises (die Abgabe von land- und forstwirtschaftlichen Betrieben); and

(5) the tax on the value of vacant plots (die Abgabe vom Bodenwert bei unbebauten Grundstuecken);

(hereinafter referred to as "Austrian tax");

b) in Kuwait:

(1) the corporate income tax;

(2) the contribution from the net profits of shareholding companies payable to the Kuwait Foundation for Advancement of Science (KFAS);

(3) the Zakat; and

(4) the tax subjected according to the supporting of national employee law; (hereinafter referred to as "Kuwaiti tax").

4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes which have been made in their respective taxation laws.

Article 3. General Definitions

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

a) The term "Kuwait" means the State of Kuwait and includes any area beyond the territorial sea which in accordance with international law has been or may be designated under the laws of Kuwait as an area in which Kuwait may exercise sovereign rights or jurisdiction;

b) the term "Austria" means the Republic of Austria;

c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Austria or Kuwait, as the context requires;

d) the term "person" includes an individual and a company and any other body of persons;

e) the term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;

f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

g) the term "national" means:

(1) in respect of Austria all individuals possessing the nationality of Austria and any legal person, partnership and association deriving its status as such from the laws in force in Austria;

(2) in respect of Kuwait any individual possessing the nationality of Kuwait and any legal person, partnership and association deriving its status as such from the law in force in Kuwait;

h) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise which has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

i) the term "competent authority" means:

(1) in the case of Austria the Federal Minister of Finance or his authorised representative;

(2) in the case of Kuwait the Minister of Finance or his authorised representative.

2. As regards the application of the Agreement by a Contracting State any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that State concerning the taxes to which the Agreement applies.

Article 4. Resident

1. For the purpose of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:

a) in the case of Austria, any person who, under the tax laws of Austria is liable to taxation therein by reason of his domicile, habitual abode, place of management or any other criterion of a similar nature;

b) in the case of Kuwait, an individual who has his domicile in Kuwait and a company which is incorporated in Kuwait.

2. For the purposes of paragraph 1 above:

a) The Republic of Austria and its political subdivisions shall be deemed to be a resident of Austria;

b) The State of Kuwait shall be deemed to be a resident of Kuwait;

c) government institutions shall be deemed, according to affiliation, to be a resident of Austria or of Kuwait. Any institution shall be deemed to be a government institution which has been created by the government of public functions and which is recognized as such by mutual agreement of the competent authorities of the Contracting States.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

a) he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him;

b) if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

c) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;

d) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national.

4. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which its place of effective management is situated.

Article 5. Permanent Establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

- a) a place of management;
- b) a branch;
- c) an office;
- d) a factory;
- e) a workshop; and
- f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. A building site, construction, installation, erection or assembly project constitutes a permanent establishment only if it lasts more than nine months.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
- c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
- e) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs a) to d), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. A person acting in one of the Contracting States for or on behalf of an enterprise of the other Contracting State - other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies - shall be deemed to be a permanent establishment in the first-mentioned State, if

- a) he has, and habitually exercises, in the first-mentioned State a general authority to negotiate and conclude contracts for or on behalf of such enterprise, or
- b) he has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned State a stock of goods or merchandise belonging to such enterprise from which such person regularly delivers goods or merchandise for or on behalf of such enterprise.

6. An enterprise of a Contracting State shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in that other Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on

business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6. Income from Immovable Property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships, boats, and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7. Business Profits

1. The industrial or commercial profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other Contracting State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere, notwithstanding any limitation domestic law, provided that the expenses are deducted in accordance with international practice.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be custom-

ary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

6. For the purpose of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8. Shipping and Air Transport

1. Profits derived from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits derived from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9. Associated Enterprises

1. Where

a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where one of the Contracting States includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had

to the other provisions of the Agreement and the competent authorities of the States shall if necessary consult each other.

Article 10. Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.

2. The term "dividends" as used in this Article means:

a) dividends on shares including income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other shares rights, not being debt-claims, participating in profits, and

b) other income which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

4. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11. Interest

1. Any interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State if such resident is the beneficial owner of the interest.

2. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premium and prizes attaching to such securities, bonds or debentures.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such per-

manent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

4. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12. Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise, and according to the law of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the royalties the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of such royalties.

3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13. Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in the other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14. Independent Personal Services

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities. If he has such a fixed base, the income may be taxed in the other State but only so much of it as is attributable to that fixed base.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists, accountants and similar activities.

Article 15. Dependent Personal Services

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting

State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the fiscal year concerned, and

b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and

c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 16. Directors' Fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State shall be taxed only in the first-mentioned State.

Article 17. Artistes and Athletes

1. Notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as an athlete, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or an athlete in his capacity as such accrues not to the entertainer or athlete himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or athlete are exercised.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the visit of entertainers or athletes to a Contracting State is supported wholly or substantially from public funds of the other Contracting State, a political subdivision or a local authority thereof.

Article 18. Pensions and Annuities

1. Subject to the provisions of paragraph 1 of Article 19, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.

2. Annuities shall only be taxed in the Contracting State in which the beneficiary is a resident.

3. As used in this Article:

a) the term "pensions and other similar remuneration" means periodic payments made after retirement in consideration of past employment or by way of compensation for injuries received in connection with past employment including payments from social security funds of a Contracting State;

b) the term "annuity" means a stated sum payable periodically at stated times during life, or during a specified or ascertainable period of time, under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

Article 19. Government Service

1. Remuneration including pensions paid by a Contracting State, a political subdivision, a local authority or a corporation of public law thereof to an individual in respect of services rendered to that State, subdivision, authority or public law corporation shall be taxable only in that State. However, such remuneration shall be taxable only in the other Contracting State, if the services are rendered in that State, if the individual is a resident of that State, a national of that State and not a national of the first-mentioned State.

2. The provisions of Articles 15, 16 and 18 shall apply to remuneration and pensions paid in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State, a political subdivision, a local authority or a corporation of public law thereof.

3. The provisions of paragraph 1 shall likewise apply in respect of remuneration paid, under a development assistance programme of a Contracting State, a political subdivision or a local authority, out of funds exclusively supplied by that State, political subdivision or local authority, to a specialist or volunteer seconded to the other Contracting State with the consent of that other State.

Article 20. Teachers, Students and Trainees

1. An individual who visits a Contracting State at the invitation of that State or of a university, college, school, museum or other cultural institution of that State or under an official programme of cultural exchange for a period not exceeding two years solely for the purpose of teaching, giving lectures or carrying out research at such institution and who is, or was immediately before that visit, a resident of the other Contracting State shall be exempt from tax in the first-mentioned State on his remuneration for such activity, provided that such remuneration is derived by him from outside that State.

2. An individual who is present in a Contracting State solely

a) as a student at a university, college or school in that Contracting State,

b) as a business apprentice,

c) as the recipient of a grant, allowance or award for the primary purpose of study or research from a religious, charitable, scientific or educational organization, or

d) as a member of a technical cooperation programme entered into by the Government of that Contracting State, and who is, or was immediately before visiting that State, a resident of the other Contracting State, shall be exempt from tax in the first-mentioned Con-

tracting State in respect of remittances from abroad for the purposes of his maintenance, education or training.

3. Remuneration which a student or business apprentice who is or was formerly a resident of a Contracting State derives from an employment which he exercises in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the fiscal year concerned shall not be taxed in that other State if the employment is directly related to his studies or apprenticeship.

Article 21. Other Income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

Article 22. Capital

1. Capital represented by immovable property referred to in Article 6, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or by movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, may be taxed in that other State.

3. Capital represented by ships and aircraft operated in international traffic and by movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that State.

Article 23. Elimination of Double Taxation

1. The laws in force in either of the Contracting States shall continue to govern the taxation in the respective Contracting States except where provisions to the contrary are made in this Agreement.

2. It is agreed that double taxation shall be avoided in accordance with the following paragraphs of this Article.

3. In the case of Austria, double taxation shall be avoided as follows:

a) Where a resident of Austria derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in Kuwait, Austria shall, subject to the provisions of sub-paragraphs b) and c), exempt such income or capital from tax.

b) Where a resident of Austria derives items of income which, in accordance with the provision of paragraph 2 of Article 12 may be taxed in Kuwait, Austria shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident an amount equal to the tax paid in Kuwait. Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax, as computed before the deduction is given which is attributable to such items of income derived from Kuwait.

c) Where in accordance with any provision of this Agreement income derived or capital owned by a resident of Austria is exempt from tax in Austria, Austria may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income or capital of such resident, take into account the exempted income or capital.

d) For the purposes of sub-paragraph b), the Kuwaiti tax Zakat mentioned in paragraph 3 of Article 2 shall be considered an income tax.

4. In the case of Kuwait double taxation shall be avoided as follows:

If a resident of Kuwait owns items of income and capital which are taxable in Austria, Kuwait may tax these items of income and may give relief for the Austrian taxes suffered in accordance with the provisions of its domestic law.

In such a case, Kuwait may deduct from the taxes so calculated the income tax paid in Austria but in an amount not exceeding that proportion of the aforesaid Kuwaiti tax which such items of income bear to the entire income.

Article 24. Non-Discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances are or may be subjected.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State, carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected re-

quirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

4. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1, 2 and 3, nothing in this Article shall affect the right of either Contracting State to grant an exemption or reduction of taxation in accordance with its domestic laws, regulations or administrative practices to its own nationals who are residents of that Contracting State. Such exemption or reduction, however, shall not apply in respect of such proportion of the capital of companies owned by persons who are nationals of the other Contracting State.

5. Nothing in this Article shall be construed as imposing a legal obligation on a Contracting State to extend to the residents of the other Contracting State, the benefit of any treatment, preference or privilege which may be accorded to any other Contracting State or its residents by virtue of the formation of a customs union, economic union, special agreements, a free trade area or by virtue of any regional or sub-regional arrangement relating wholly or mainly to movement of capital and/or taxation to which the first-mentioned Contracting State may be a party.

6. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 25. Mutual Agreement Procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 26. Exchange of Information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Agreement. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained

under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by this Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practices of that or of the other Contracting State;

b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

Article 27. Diplomatic and Consular Privileges

1. Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of a diplomatic mission, a consular post or an international organization under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

2. Notwithstanding the provisions of Article 4 an individual who is a member of a diplomatic mission or a consular post of a Contracting State which is situated in the other Contracting State or in a third state shall be deemed for the purposes of this Agreement to be a resident of the sending State if:

a) in accordance with international law he is not liable to tax in the receiving State in respect of income from sources outside that State, and

b) he is liable in the sending State to the same obligations in relation to tax on his world income as are residents of that State.

Article 28. Miscellaneous

1. The competent authorities of the Contracting States shall mutually agree on arrangements concerning the manner in which the limitations and exemptions contained in the foregoing Articles are to be implemented.

2. This Agreement shall not affect the right of the residents of a Contracting State to benefit from tax and investment incentives, exemptions and allowances provided for by the other Contracting State in accordance with its domestic laws, regulations and administrative practices.

Article 29. Regulations

The competent authorities of each Contracting State, in accordance with the practices of that State, may prescribe regulations necessary to carry out the provisions of this Agreement.

Article 30. Entry into Force

1. This Agreement shall be subject to ratification in accordance with the constitutional requirements of the two Contracting States and the instruments of ratification shall be exchanged at Kuwait.

2. This Agreement shall enter into force on the first day of the third month next following that in which the exchange of the instruments of ratification takes place and shall have effect:

a) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid on or after the first day of January of the year next following that in which the Agreement enters into force;

b) in respect of other taxes for taxable periods, beginning on or after the first day of January of the year next following that in which the Agreement enters into force.

Article 31. Duration

This Agreement shall remain in force for a period of five years and shall continue in force thereafter for a similar period or periods unless either Contracting State notifies the other in writing, six months before the expiry of the initial or any subsequent period, of its intention to terminate the Agreement. In such event, the Agreement shall cease to have effect:

a) in respect of taxes withheld at source, to amounts payable after 31st of December of the year in which the notice is given;

b) in respect of other taxes for taxable periods, beginning after 31st of December of the year in which the notice is given.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Agreement.

Done at Vienna in two originals, 13th day of June 2002, corresponding to this day of 2nd Rabi II 1423 H, in the German, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergency, the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Austria:

BENITA FERRERO-WALDNER

For the Government of the State of Kuwait:

YOUSSEF HAMAD AL-IBRAHIM

PROTOCOL

The Government of the Republic of Austria and the Government of the State of Kuwait on signing at Vienna on 13th day of June 2002, corresponding to 2nd day of Rabi II 1423 H, the Agreement for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income and Capital and for the Fostering of Economic Relations have agreed upon the following provisions which shall form an integral part of the said Agreement.

1. With reference to Article 4:

It is agreed that government institutions of Kuwait within the meaning of sub-paragraph c) of paragraph 2 of this Article are the following corporate entities created under public law which are wholly owned and controlled by the State of Kuwait:

- the Central Bank of Kuwait,
- public corporations,
- authorities,
- government agencies,
- foundations,
- development funds.

Subject to the provisions of sub-paragraph c) of paragraph 2 of this Article further institutions can be recognized as government institutions.

2. With respect to Article 5:

a) It is understood that, with reference to paragraph 5 of this Article an independent agent is a person who does business and signs contracts in his own name and does not act on behalf of an enterprise in whatsoever manner; and an authority to conclude contracts in the name of an enterprise is also exercised where different persons are acting under an authority for the enterprise.

b) A person in the meaning of paragraph 6 must be both legally and economically independent of the enterprise and must act in the ordinary course of his business when acting on behalf of the enterprise.

3. With reference to Articles 5, 7 and 9

Only those profits may be attributed to a building site, construction, installation, erection or assembly project in the Contracting State in which the building site, construction, installation, erection or assembly project is located which result from the activity of the building site, construction, installation, erection or assembly project itself. This means that in particular:

a) profits which arise from a delivery of goods made, whether in connection with this activity or independently of it, by the principal permanent establishment or another permanent establishment of the enterprise or a third party shall not be attributed to the building site, construction, installation, erection or assembly project;

b) profits arising from planning, project work, design or research as well as technical services which a resident of one Contracting State performs for the building site, construction, installation, erection or assembly project located in the other Contracting State shall, so far as these activities are performed outside the other Contracting State, not be attributed to that building site, construction, installation, erection or assembly project.

4. With respect to Article 7:

In respect of paragraph 1 of this Article, payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience, shall be deemed to be profits of an enterprise to which the provisions of Article 7 apply.

5. With respect to Article 8:

Profits from the operation of vessels engaged in fishing, dredging or hauling activities shall be treated as income falling under paragraph 1 of this Article.

6. With respect to Article 9:

Article 9 is applicable irrespective of the provisions of the internal laws, provided that acceptable substantial evidence is given and the determining of the profits is in accordance with international practice.

7. With respect to Article 15 and 19:

Employees of Kuwait Airways and government owned ships who are nationals of Kuwait shall be exempt from Austrian tax levied on their remuneration earned in Austria; employees of Austrian enterprises engaged in international air transport shall be exempt from Kuwaiti tax levied on their remuneration earned in Kuwait, provided they are Austrian nationals.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Protocol.

Done at Vienna in two originals, 13th day of June 2002, corresponding to this 2nd day of Rabi II 1423 H, in the German, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergency, the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Austria:

BENITA FERRERO-WALDNER

For the Government of the State of Kuwait:

YOUSSEF HAMAD AL-IBRAHIM

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE
D'AUTRICHE ET LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU KOWEÏT TEN-
DANT À ÉVITER LA DOUBLE IMPOSITION ET À PRÉVENIR L'ÉVA-
SION FISCALE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU ET SUR LA
FORTUNE ET À PROMOUVOIR LES RELATIONS ÉCONOMIQUES

Le Gouvernement de la République d'Autriche et le Gouvernement de l'État du Koweït;

Désireux de promouvoir leurs relations économiques mutuelles en levant des obstacles fiscaux,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Personnes visées

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont des résidents d'un État contractant ou des deux États contractants.

Article 2. Impôts visés

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu et sur la fortune perçus pour le compte d'un État contractant, d'une de ses subdivisions ou collectivités locales, quel que soit le mode de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu et sur la fortune tous les impôts perçus sur le revenu total, sur la fortune totale, ou sur des éléments du revenu ou de la fortune, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers et les impôts sur les plus-values.

3. Les impôts actuels auxquels s'applique le présent Accord sont notamment :

a) en Autriche :

- 1) l'impôt sur le revenu (die Einkommensteuer);
 - 2) l'impôt sur les sociétés (die Koerperschaftsteuer);
 - 3) l'impôt foncier (die Grundsteuer);
 - 4) l'impôt sur les exploitations agricoles et forestières (die Abgabe von land- und forstwirtschaftlichen Betrieben); et
 - 5) l'impôt sur la valeur des terrains non bâtis (die Abgabe vom Bodenwert bei un-bebauten Grundstuecken);
- (ci-après dénommés "l'impôt autrichien")

b) au Koweït :

1. L'impôt sur le revenu des sociétés;

2. La contribution sur les bénéfiques nets payables au profit de la Kuwait Foundation for Advancement of Science (KFAS);

3) Le Zakat; et

4) La taxe due en vertu de la loi nationale relative à l'aide aux salariés; (ci-après dénommés "l'impôt koweïtien").

4. L'Accord s'applique aussi aux impôts de nature identique ou analogue qui seraient établis après la date de signature du présent Accord et qui s'ajouteraient ou se substitueraient aux impôts actuels. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent toutes modifications substantielles apportées à leurs législations fiscales respectives.

Article 3. Définitions générales

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) Le terme "Koweït" désigne l'État du Koweït et comprend toute zone située au-delà de la mer territoriale qui, conformément au droit international, a été ou serait désigné, en vertu de la législation du Koweït, comme une zone sur laquelle le Koweït peut exercer ses droits souverains ou sa juridiction.

b) Le terme "Autriche" désigne la République d'Autriche.

c) Les expressions "un État contractant" et "l'autre État contractant" désignent l'Autriche ou le Koweït, selon le contexte;

d) Le terme "personne" désigne une personne physique, une société et toute autre groupe de personnes;

e) Le terme "société" désigne une personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins de l'impôt;

f) Les expressions "entreprise d'un État contractant" et "entreprise de l'autre État contractant" désignent une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant.

g) Le terme "national" désigne :

1). s'agissant de l'Autriche, toute personne physique possédant la nationalité autrichienne et toute personne morale, société de personnes et association constituée conformément à la législation en vigueur en Autriche;

2). S'agissant du Koweït, toute personne physique possédant la nationalité koweïtienne et toute personne morale, société de personnes, et association constituée conformément à la législation koweïtienne;

h) l'expression "trafic international" désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un État contractant, sauf si le navire ou l'aéronef est exploité uniquement entre des points situés dans l'autre État contractant;

i) Le terme "autorité compétente" désigne :

- 1). dans le cas de l'Autriche, le Ministre fédéral des finances ou son représentant autorisé;
 - 2). dans le cas du Koweït, le Ministre des finances ou son représentant autorisé.
2. Aux fins d'application de l'Accord par un État contractant, tout terme qui n'y est pas défini a le sens que lui attribue le droit de cet État contractant concernant les impôts auxquels s'applique la Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente.

Article 4. Résident

1. Aux fins du présent Accord, l'expression "résident d'un État contractant" désigne :
 - a) dans le cas de l'Autriche, toute personne qui, selon la législation fiscale autrichienne, y est assujettie à l'impôt à raison de son domicile, de son lieu de séjour habituel, de son siège de direction ou de tout autre critère de nature analogue;
 - b) dans le cas du Koweït, une personne physique qui a son domicile au Koweït et une société qui est immatriculée au Koweït.
2. Aux fins du paragraphe 1 ci-dessus :
 - a) la République d'Autriche et ses subdivisions politiques sont réputées être un résident de l'Autriche;
 - b) l'État du Koweït est réputé être un résident du Koweït;
 - c) les institutions publiques sont réputées être un résident de l'Autriche ou du Koweït, selon leur pays d'appartenance. Est réputée être une institution publique toute institution qui a été créée par les pouvoirs publics et qui est reconnue en tant que telle d'un commun accord par les autorités compétentes des États contractants.
3. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1 du présent article, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est réglée de la manière suivante :
 - a) cette personne est réputée être un résident seulement de l'État dans lequel elle dispose d'un foyer d'habitation permanent;
 - b) si cette personne a un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est réputée être un résident seulement de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);
 - c) si l'État dans lequel cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer permanent d'habitation dans aucun État, elle est réputée être un résident seulement de l'État dans lequel elle séjourne habituellement;
 - d) si cette personne séjourne habituellement dans les deux États ou dans aucun d'eux, elle est réputée être un résident seulement de l'État dont elle possède la nationalité.
4. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1 du présent article, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est réputée être un résident seulement de l'État contractant dans lequel son siège de direction effective est situé.

Article 5. Etablissement stable

1. Aux fins du présent Accord, l'expression "établissement stable" désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression "établissement stable" comprend notamment :

- a) un siège de direction;
- b) une succursale;
- c) un bureau;
- d) une usine;
- e) un atelier; et
- f) une mine, un puit de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles.

3. Un chantier de bâtiment, un projet de construction, d'installation, d'édification ou de montage ne constitue un établissement stable que s'il a une durée supérieure à 9 mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, l'expression "établissement stable" n'est pas réputée inclure :

- a) l'utilisation d'installations aux seules fins du stockage, de l'exposition ou de la livraison de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise;
- b) le maintien d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison;
- c) le maintien d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins du traitement par une autre entreprise;
- d) le maintien d'une installation fixe d'affaires aux seules fins de l'exercice, pour l'entreprise, de toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire;
- e) le maintien d'une installation fixe d'affaires aux seules fins de toute combinaison des activités visées aux alinéas a) à d), à condition que l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires résultant de cette combinaison ait un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Une personne - autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 6- agissant dans l'un des États contractants pour ou pour le compte d'une entreprise de l'autre État contractant est réputé être un établissement stable situé dans le premier État si

a) elle dispose dans le premier État du pouvoir général de négocier et de conclure des contrats pour ou pour le compte de cette entreprise, et qu'elle exerce habituellement, ou si

b) elle ne dispose pas d'un tel pouvoir, mais conserve habituellement dans le premier État un stock de biens ou de marchandises appartenant à cette entreprise à partir duquel elle livre régulièrement des biens ou des marchandises pour ou pour le compte de cette entreprise.

6. Une entreprise d'un État contractant n'est pas réputée avoir un établissement stable dans l'autre État contractant du seul fait qu'elle exerce une activité industrielle ou commerciale par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent où

jouissant d'un statut indépendant, pourvu que ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité. Toutefois, quand les activités de cet agent sont exercées exclusivement ou presque exclusivement pour le compte de cette entreprise, il est considéré comme un agent jouissant d'un statut indépendant au sens du présent paragraphe.

7. Le fait qu'une société qui est un résident d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant, ou qu'elle exerce son activité dans cet autre État (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou autrement), ne suffit pas en lui-même à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6. Revenus immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus d'exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. L'expression "biens immobiliers" a le sens que lui attribue le droit de l'État contractant où les biens considérés sont situés. L'expression comprend en tout cas les accessoires, le cheptel et l'équipement des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers, les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements minéraux, sources et autres ressources naturelles; les navires, bateaux et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus de l'exploitation directe et la location ou de l'utilisation sous toute autre forme de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices industriels et commerciaux d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Dans ce cas, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre État contractant, mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, chaque État contractant attribue à cet établissement stable les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques, analogues dans des conditions identiques ou analogues, et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par l'établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'État contrac-

tant où l'établissement stable est situé, soit ailleurs, nonobstant les limites prévues par le droit interne, à condition que les dépenses soient déduites conformément à la pratique internationale.

4. S'il est d'usage dans un État contractant de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du paragraphe 2 n'empêche cet État contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage. La méthode de répartition adoptée doit cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes contenus dans le présent article.

5. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du fait qu'il a simplement acheté des marchandises pour l'entreprise.

6. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

7. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions de ces articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8. Transport maritime et aérien

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Si le siège de direction effective d'une entreprise de navigation est situé à bord d'un navire, ce siège est réputé situé dans l'État contractant où se trouve le port d'attache de ce navire, ou à défaut de port d'attache, dans l'État contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un pool, une exploitation en commun ou un organisme international d'exploitation.

Article 9. Entreprises associées

1. Lorsque

a) une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant, ou que

b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise d'un autre État contractant

et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises, sont dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, n'étaient ces

conditions, auraient été réalisés, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État- et impose en conséquence - des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposé dans cet autre État, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre État procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu dûment compte des autres dispositions du présent Accord et, si besoin est, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État.

2. Le terme "dividendes" au sens du présent article désigne :

a) les dividendes provenant d'actions, y compris les revenus provenant d'actions et bons de jouissance, de parts de mine, parts de fondateur ou d'autres parts sociales, à l'exception des créances, assorties de participation aux bénéfices, et

b) les autres revenus soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas si le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident soit une activité industrielle et commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 sont applicables.

4. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre État, ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe située dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou en revenus provenant de cet autre État.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant ne sont imposables dans cet autre État que si le résident est le bénéficiaire effectif des intérêts.

2. Le terme "intérêts" au sens du présent article désigne le revenu des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus de fonds publics et d'obligations d'emprunts, y compris les primes et les lots attachés à ces titres.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas si le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement à l'établissement stable ou à la base fixe en question. Ces intérêts sont réputés provenir de l'État où l'établissement stable ou la base fixe est située.

4. Les intérêts sont réputés provenir d'un État contractant lorsque le débiteur est ledit État, une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales ou un résident dudit État. Toutefois, si le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non résident d'un État contractant, a sur le territoire d'un État contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lesquels la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supportent la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe est situé.

5. Si, en raison de relations spéciales entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou entre l'un et l'autre et des tiers, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent Article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces redevances sont également imposables dans l'État contractant dont elles proviennent, et conformément au droit de cet État, mais si celui qui les reçoit en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi perçu ne doit pas excéder 10 pour cent du montant brut desdites redevances.

3. Le terme "redevances" au sens du présent article désigne les rémunérations de toute nature reçues pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une oeuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques et de tout brevet, marque de fabrique, dessin ou modèle, plan, formule ou procédé secrets.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas si le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache

effectivement à l'établissement stable ou à la base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont applicables.

5. Les redevances sont réputées provenir d'un État contractant si elles sont dues par l'État lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet État. Toutefois, si elles sont dues par une personne, résidente ou non d'un État contractant, qui a dans l'État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lesquels l'engagement donnant lieu aux redevances a été contracté et qui supporte la charge de ces redevances, celles-ci sont réputées provenir de l'État contractant où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou entre l'un et l'autre et une tierce personne, le montant des redevances, compte tenu de l'usage du droit ou de l'information pour lesquels elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte dûment tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. Plus-values

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant ou de biens mobiliers appartenant à une base fixe dont dispose un résident d'un État contractant dans l'autre État contractant pour y exercer une profession indépendante, y compris de tels gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs ne sont imposables que dans l'État contractant où est situé le siège de la direction effective de l'entreprise.

4. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1, 2 et 3 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est résident.

Article 14. Professions indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État à moins qu'il dispose régulièrement d'une base fixe dans l'autre État contractant pour y exercer ses activités. Dans ce cas, les revenus sont imposables dans l'autre État pour autant seulement qu'ils sont imputables à cette base fixe.

2. L'expression "profession libérale" comprend notamment les activités scientifiques, littéraires, artistiques, éducatives ou pédagogiques indépendantes, ainsi que les activités in-

dépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes, comptables et activités similaires.

Article 15. Professions dépendantes

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18 et 19, les traitements, salaires et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant tire d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé sur le territoire de l'autre État contractant. Dans ce cas, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si :

a) le bénéficiaire séjourne sur le territoire de l'autre État pour une période ou des périodes n'excédant pas 183 jours au total au cours de l'année fiscale considérée, et

b) les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État, et

c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe dont l'employeur dispose dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international ne sont imposables que dans l'État contractant où est situé le siège de la direction effective de l'entreprise.

Article 16. Tantièmes

Les tantièmes et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société qui est un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État.

Article 17. Artistes et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 7, 14, et 15, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées sur le territoire de l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un acteur de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou en tant qu'un musicien ou sportif, sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités exercées personnellement par un artiste du spectacle ou un sportif en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus, sont imposables nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'État contractant sur le territoire duquel les activités de l'artiste du spectacle ou du sportif sont exercées.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne sont pas applicables si le séjour des artistes ou des sportifs dans un État contractant est financé en totalité ou en grande partie sur les

fonds publics de l'autre État contractant, d'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 18. Pensions et rentes

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 1 de l'article 19, les pensions et autres rémunérations similaires payées à un résident d'un État contractant au titre de services passés ne sont imposables que dans cet État.

2. Les rentes ne sont imposables que dans l'État contractant dont le bénéficiaire est un résident.

3. Au sens du présent article :

a) l'expression "pensions et autres rémunérations similaires" désigne des paiements périodiques effectués après la mise à la retraite au titre d'un emploi antérieur ou en compensation de dommages subis dans le cadre d'un emploi antérieur et englobe les paiements des fonds de sécurité sociale d'un État contractant.

b) le terme "rentes" désigne une somme prédéterminée payable périodiquement à échéances fixes, à la vie durant ou pendant un laps de temps déterminé ou déterminable, en exécution d'un engagement d'effectuer les paiements en échange d'une pleine et adéquate contre-valeur en argent ou en son équivalent.

Article 19. Fonction publique

1. Les rémunérations, y compris les pensions, payées par un État contractant, ou l'une de ses subdivisions politiques, collectivités locales ou sociétés de droit public à une personne physique au titre de services rendus à cet État, subdivision, collectivité ou société de droit public ne sont imposables que dans cet État. Toutefois, ces rémunérations ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet État, si la personne physique est un résident de cet État, un national de cet État et non un national du premier État.

2. Les dispositions des articles 15, 16 et 18 s'appliquent aux rémunérations et aux pensions payées au titre de services rendus dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale d'un État contractant, d'une de ses subdivisions politiques, collectivités locales ou sociétés de droit public.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aussi aux rémunérations payées dans le cadre d'un programme d'assistance au développement d'un État contractant, d'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, sur des fonds fournis exclusivement par ledit État, une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, à un spécialiste ou à un volontaire détaché auprès de l'autre État contractant avec le consentement de cet autre État.

Article 20. Enseignants, étudiants et stagiaires

1. Une personne physique qui séjourne dans un État contractant à l'invitation dudit État ou d'une université, d'un collège, d'un établissement d'enseignement, d'un musée ou autre institution culturelle dudit État, ou dans le cadre d'un programme officiel d'échanges cultu-

rels, pour une période n'excédant pas deux ans aux seules fins d'enseigner, de donner des conférences ou de faire des recherches dans une telle institution et qui est, ou qui était immédiatement avant le séjour, un résident de l'autre État contractant est exonéré d'impôt dans le premier État sur ses rémunérations au titre de cette activité, à condition que ces rémunérations proviennent de sources extérieures à cet État.

2. Une personne physique qui séjourne dans un État contractant uniquement

a) en tant qu'étudiant dans une université, collège ou établissement d'enseignement dans ledit État contractant,

b) en tant qu'apprenti dans une entreprise industrielle ou commerciale,

c) en tant que bénéficiaire d'une subvention, d'une allocation ou d'un prix afin essentiellement de faire des études ou des recherches auprès d'une organisation religieuse, philanthropique, scientifique ou éducative, ou

d) en tant que membre d'un programme de coopération technique auquel participe le gouvernement dudit État contractant, et qui est, ou qui était immédiatement avant de séjourner dans cet État, un résident de l'autre État contractant, est exonéré d'impôt dans le premier État contractant pour ce qui est des sommes reçues de l'étranger pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation.

3. Les rémunérations qu'un étudiant ou un apprenti dans une entreprise industrielle ou commerciale qui est, ou qui était précédemment un résident d'un État contractant, tire d'un emploi salarié qu'il exerce dans l'autre État contractant pendant une période ou des périodes n'excédant pas 183 jours total au cours de l'année fiscale considérée n'est pas imposable dans cet autre État si l'emploi se rattache directement à ses études ou à son apprentissage.

Article 21. Autres revenus

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord, ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus, autre que les revenus de biens immobiliers au sens du paragraphe 2 de l'article 6, si le bénéficiaire de ces revenus, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession libérale au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont applicables.

Article 22. Fortune

1. La fortune constituée par des biens immobiliers visés à l'article 6 que possède un résident d'un État contractant et qui sont situés dans l'autre État contractant est imposable dans cet autre État.

2. La fortune constituée par des biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant, ou par des biens mobiliers appartenant à une base fixe dont un résident d'un État contractant dispose dans l'autre État contractant pour y exercer une profession libérale, sont imposables dans cet autre État.

3. La fortune constituée par des navires ou des aéronefs exploités en trafic international et par des biens mobiliers utilisés pour l'exploitation de ces navires ou aéronefs ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de la direction effective de l'entreprise est situé.

4. Tous les autres éléments de la fortune d'un résident d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État.

Article 23. Elimination de la double imposition

1. Sauf dispositions contraires du présent Accord, l'imposition continue à être régie dans chaque État contractant par la législation en vigueur dans cet État.

2. Il est convenu d'éviter la double imposition conformément aux dispositions du paragraphe suivant du présent article.

3. Dans le cas de l'Autriche, la double imposition est évitée comme suit :

a) Lorsqu'un résident autrichien tire des revenus ou possède de la fortune qui, conformément aux dispositions du présent Accord, est imposable au Koweït, l'Autriche exonère ces revenus ou cette fortune de l'impôt, sous réserve des dispositions des alinéas b) et c).

b) Lorsqu'un résident autrichien tire des revenus qui sont imposables au Koweït, conformément au paragraphe 2 de l'article 12, l'Autriche admet en déduction de l'impôt sur les revenus de ce résident un montant égal à l'impôt payé au Koweït. Cette déduction ne doit cependant pas excéder la fraction de l'impôt calculé avant déduction, qui correspond à ces éléments de revenu provenant du Koweït.

c) Lorsque, conformément à une quelconque disposition du présent Accord, les revenus que tire un résident autrichien ou la fortune qu'il possède sont exonérés d'impôt en Autriche, celle-ci peut néanmoins, en calculant le montant de l'impôt sur le revenu ou sur la fortune restante de ce résident, prendre en compte (tenir compte) du revenu ou de la fortune exonérés d'impôt.

d) Aux fins de l'alinéa b), l'impôt Zakat koweïtien visé au paragraphe 3 de l'article 2 est considéré comme un impôt sur le revenu.

4. Dans le cas du Koweït, la double imposition est évitée comme suit :

Lorsqu'un résident du Koweït possède des éléments de revenu et de la fortune imposable en Autriche, le Koweït peut imposer ces éléments de revenu et accorder un abattement tenant compte des impôts payés en Autriche, conformément aux dispositions de sa législation interne.

En pareil cas, le Koweït peut déduire des impôts ainsi calculés l'impôt sur le revenu acquitté en Autriche, à condition que le montant de la déduction n'excède pas la fraction de l'impôt koweïtien susmentionné qui correspond au rapport entre ces éléments de revenu et le revenu total.

Article 24. Non-discrimination

1. Les nationaux d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourraient être assujettis les nationaux de cet autre État qui se trouvent dans la même situation.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant n'est pas établie dans cet autre État de façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent la même activité. Cette disposition ne saurait être interprétée comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et déductions d'impôt en fonction de la situation et des charges familiales qu'il accord à ses propres résidents.

3. Les entreprises d'un État contractant dont le capital est, en totalité ou en partie, détenu ou contrôlé, directement ou indirectement, par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant ne sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation y relative qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourraient être soumises d'autres entreprises similaires du premier État.

4. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1, 2 et 3, aucune disposition du présent article ne peut être interprétée comme portant atteinte au droit qu'a un des États contractant d'accorder une exemption ou réduction d'impôt, conformément à ses lois, règlements et pratiques administratives internes, à ses propres nationaux qui sont des résidents dudit État. Cette exemption ou cette réduction, toutefois, ne s'applique pas à la fraction du capital de sociétés détenues par des personnes qui sont des nationaux de l'autre État contractant.

5. Aucune disposition du présent article ne saurait être interprétée comme imposant à un État contractant l'obligation légale d'étendre aux résidents de l'autre État contractant le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège qu'il peut accorder à tout autre État contractant ou à ses résidents en vertu d'une union douanière, d'une union économique, d'accords spéciaux, d'une zone de libre-échange ou en vertu de tout accord régional ou sous-régional ayant trait entièrement ou principalement aux mouvements de capitaux et/ou à l'imposition auquel le premier État contractant peut être partie.

6. Nonobstant les dispositions de l'article 2, les dispositions du présent article s'appliquent aux impôts de toute nature et de toute description.

Article 25. Procédure amiable

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non-conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces États, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est résident.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une

imposition non conforme au présent Accord. L'accord est appliqué quels que soient les délais prévus par le droit interne des États contractants.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application de l'Accord par voie d'accord amiable. Elles peuvent aussi se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par l'Accord.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents.

Article 26. Echange de renseignements

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord. Les renseignements reçus par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en l'application de la législation interne de cet État et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernés par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés par le présent Accord, ou par les décisions sur les recours y relatifs. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins, mais peuvent faire état de ces renseignements au cours d'audiences publiques, de tribunaux ou dans des jugements.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

a) de prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant;

b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant;

c) de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

Article 27. Privilèges diplomatiques et consulaires

1. Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres d'une mission diplomatique, d'un poste consulaire ou d'une organisation internationale en vertu des règles générales du droit international ou des dispositions d'accords particuliers.

2. Nonobstant les dispositions de l'article 4, une personne physique qui est un membre d'une mission diplomatique ou d'un poste consulaire d'un État contractant qui est situé dans l'autre État contractant ou dans un État tiers est réputée être un résident de l'État accréditant aux fins du présent Accord si :

a) conformément au droit international, elle n'est pas assujettie dans l'État accréditaire à l'impôt sur les revenus de sources situées en dehors de cet État, et

b) elle est soumise dans l'État accréditant aux mêmes obligations en matière d'impôt sur ses revenus à travers le monde que les résidents de cet État.

Article 28. Divers

1. Les autorités compétentes des États contractants arrêtent d'un commun accord les modalités de la mise en oeuvre des limites d'exemption figurant dans les articles précédents.

2. Le présent Accord ne porte pas atteinte au droit qu'ont les résidents d'un État contractant de bénéficier des incitations, exemptions et allocations prévues en matière fiscale et en matière d'investissement par l'autre État contractant conformément à ses lois, à ses règlements et à ses pratiques administratives internes.

Article 29. Réglementation

Les autorités compétentes de chaque État contractant peuvent, conformément à leurs pratiques respectives, édicter les règles nécessaires à l'application des dispositions du présent Accord.

Article 30. Entrée en vigueur

1. Le présent Accord sera soumis à ratification conformément aux formalités constitutionnelles des deux États contractants, les instruments de ratification seront échangés au Koweït.

2. Le présent Accord entrera en vigueur le premier jour du troisième mois suivant celui au cours duquel l'échange des instruments de ratification a lieu et produira ses effets :

a) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, pour les montants payés à compter du premier janvier de l'année suivant celle de l'entrée en vigueur de l'Accord;

b) en ce qui concerne les autres impôts, pour les périodes d'imposition commençant le premier janvier de l'année suivant celle de l'entrée en vigueur de l'Accord, ou postérieurement.

Article 31. Durée

Le présent Accord restera en vigueur pour une période de cinq ans et continuera à produire ses effets ensuite pour une ou plusieurs périodes similaires, à moins que l'un des États contractants n'informe l'autre par écrit, six mois avant l'expiration de la période initiale ou de toute période ultérieure, de son intention de dénoncer l'Accord. Dans ce cas, l'Accord cessera de produire ses effets :

a) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, pour les montants payables après le 31 décembre de l'année au cours de laquelle le préavis est donné;

b) en ce qui concerne les autres impôts, pour les périodes d'imposition à compter du 31 décembre de l'année au cours de laquelle le préavis est donné.

En foi de quoi, les soussignés, dûment habilités à cet effet, ont signé le présent Accord.

Fait à Vienne, en deux exemplaires originaux, le 13 juin 2002, correspondant au deuxième jour de Rabi II 1423 année de l'Hégire, en langues allemande, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République d'Autriche :

BENITA FERRERO-WALDNER

Pour le Gouvernement de l'État du Koweït :

YOUSSEF HAMAD AL-IBRAHIM

PROTOCOLE

Le Gouvernement de la République d'Autriche et le Gouvernement de l'État de Koweït, lors de la signature à Vienne le 13 juin 2002, date correspondant au deuxième jour de Rabi II 1423 année de l'Hégire, de l'Accord tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en ce qui concerne les impôts sur le revenu et sur la fortune et à promouvoir les relations économiques sont convenues des dispositions suivantes qui forment partie intégrante dudit Accord.

1. En ce qui concerne l'article 4 :

Il est convenu que les institutions publiques du Koweït au sens de l'alinéa c) du paragraphe 2 de cet article sont les personnes morales de droit public suivantes qui sont entièrement détenues et contrôlées par l'État du Koweït :

- la Banque centrale du Koweït,
- les sociétés publiques,
- les autorités,
- les organismes gouvernementaux,
- les fondations,
- les fonds de développement.

Sous réserve des dispositions de l'alinéa c) du paragraphe 2 de cet article, d'autres institutions pourront être reconnues comme étant des institutions publiques.

2. En ce qui concerne l'article 5 :

a) Il est entendu, à propos du paragraphe 5 de cet article, qu'un agent indépendant est une personne qui a une activité commerciale ou industrielle, qui signe des contrats en son propre nom et qui n'agit en aucune manière pour le compte d'une entreprise, et que le pouvoir de conclure des contrats au nom d'une entreprise est également exercé lorsque des personnes différentes agissent pour l'entreprise en vertu d'un pouvoir.

b) une personne au sens du paragraphe 6 doit être à la fois légalement et économiquement indépendante de l'entreprise et agir dans le cadre de son activité ordinaire quand elle agit pour le compte de l'entreprise.

3. En ce qui concerne les articles 5, 7 et 9

Seuls peuvent être imputés à un chantier de construction, à un projet de construction, d'installation, d'édification ou de montage dans l'État contractant où ceux-ci sont situés les bénéfices qui résultent de l'activité du chantier de construction, du projet de construction, d'installation, d'édification ou de montage. Cela signifie notamment que :

a) les bénéfices provenant d'une livraison de marchandises faite, en relation avec cette activité ou de manière indépendante, par le principal établissement stable ou autre établis-

sement stable de l'entreprise ou d'un tiers, ne seront pas imputés au chantier de construction, ou au projet de construction, d'installation, d'édification ou de montage.

b) les bénéfices découlant d'un travail de planification, de projet, de dessin ou de recherche ainsi que les services techniques qu'un résident d'un État contractant fournit au chantier de construction ou au projet de construction, d'installation, d'édification ou de montage situé dans l'autre État contractant, ne seront pas imputés, pour autant que ces activités soient exercées en dehors de l'autre État contractant, à ce chantier de construction, ou à ce projet de construction, d'installation, d'édification ou de montage.

4. En ce qui concerne l'article 7 :

S'agissant du paragraphe 1 de cet article, les paiements de toute nature reçus pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique ou pour des informations concernant des expériences industrielles, commerciales ou scientifiques sont réputés être des bénéfices d'une entreprise à laquelle s'appliquent les dispositions de l'article 7.

5. En ce qui concerne l'article 8 :

Les bénéfices provenant de l'exploitation de navires se livrant à des activités de pêche, de dragage ou de touage sont considérés comme des revenus tombant sous le coup des dispositions du paragraphe 1 de cet article.

6. En ce qui concerne l'article 9 :

Les dispositions de l'article 9 sont applicables indépendamment des dispositions des législations internes, à condition de fournir des preuves solides et acceptables et que les bénéfices soient déterminés conformément à la pratique internationale.

7. En ce qui concerne les articles 15 et 19 :

Les employés de Kuwait Airways et des navires appartenant à l'État qui sont des nationaux du Koweït sont exonérés de l'impôt autrichien frappant les rémunérations reçues au titre d'un travail effectué en Autriche; les employés des entreprises autrichiennes de transport aérien international sont exemptés de l'impôt koweïtien frappant la rémunération reçue au titre d'un travail effectué au Koweït, s'ils sont des nationaux autrichiens.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Protocole.

Fait à Vienne en deux exemplaires originaux, le 13 juin 2002, correspondant au deuxième jour de Rabi II 1423 année de l'Hégire en langues allemande, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République d'Autriche :

BENITA FERRERO-WALDNER

Pour le Gouvernement de l'État de Koweït :

YOUSSEF HAMAD AL-IBRAHIM